

د. محمود أحمد أحمد علي

أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة

أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات -
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
د/محمود أحمد أحمد علي (*)

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وخلصت الدراسة النظرية إلى أن مفهوم فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، هي الفترة من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة. وهناك شبه اتفاق بين الدراسات العربية والأجنبية علي أن محددات فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات إما أنها ترتبط بمراقب الحسابات مثل حجم منشأته وتخصصه الصناعي، وإما أنها ترتبط بمنشأة عميل المراجعة مثل حجم المنشأة ودرجة الرفع المالي.

وخلصت الدراسة التطبيقية إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الإستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. في حين أن هناك تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي ونتيجة النشاط على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. كما توصلت الدراسة التطبيقية الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وحجم منشأة عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. ويوجد تأثير سلبي ذو دلالة احصائية لكل من درجة تركز الملكية ونهاية السنة المالية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

الكلمات المفتاحية: فرص الإستثمار - فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات - محددات تأخير تقرير مراقب الحسابات.

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة بني سويف.

The Impact of Investment Opportunities of Audit Client on Audit Report Lag- Applied Study on Registered Companies in the Egyptian Stock Exchange

Dr. Mahmoud Ahmed Ahmed Ali (*)

Abstract

The research aimed to study and test the impact of investment opportunities of the audit client on the audit report lag, through theoretical and applied study on a sample of companies listed in the Egyptian Stock Exchange. The literature review concluded that the concept of the audit report lag period is the period starting from the end of the company's fiscal year until the auditor's signature on the audit report. There is almost an agreement on the determinants of the audit report lag that are either related to the auditor, such as auditor size and industrial specialization, or the audit client, such as client size and the degree of financial leverage.

The applied study found no statistically significant impact of investment opportunities on audit report lag . However, there is a positive statistically significant impact of the degree of leverage on audit report lag . The study also found that there was no statistically significant impact of both the audit firm size and client firm size on audit report lag Finally, there is a negative statistically significant impact of ownership concentration and the end of the fiscal year on audit report lag .

Key words: investment opportunities - audit report lag - determinants of audit report lag.

* Assistant Professor – Accounting Department- Faculty of Commerce- Beni-Suef University.

١ - مقدمة البحث:

تنتج المراجعة - كنظام للمعلومات - رأياً فنياً محايداً يتم توصيله من خلال تقرير مراقب الحسابات لأصحاب المصالح، خاصة المساهمين أصحاب الحق في تعيين وعزل والتجديد وتحديد أتعاب مراقب الحسابات. كما أن تقديم التقرير في التوقيت المناسب يكون له مردود إيجابي على منتج المراجعة، وعلى خصائص المعلومات المحاسبية، خاصة الوقتية، وعلى قرارات أصحاب المصالح وبخاصة المساهمين.

ولقد تزايد الاهتمام بتوقيت المعلومات المحاسبية في الآونة الأخيرة من قبل أصحاب المصالح. ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب، أهمها أن توفير المعلومات في الوقت المناسب يمثل أحد الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية (IASB, 2010). ومن المعلومات الهامة التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في إتخاذ قراراتهم تلك المعلومات الواردة بتقرير مراقب الحسابات لما تتسم به هذه المعلومات من الموثوقية التي لا تتوافر لغيرها من المعلومات من مصادر أخرى رسمية أو غير رسمية (محمود، والطحان، ٢٠٢٠). ويتوقف نشر التقارير المالية وما بها من معلومات على إنتهاء عملية المراجعة وصدور تقرير مراقب الحسابات. و يؤثر تأخر (ARL) Audit Report Lag صدور هذا التقرير بالسلب على جودة المعلومات المحاسبية، حيث يفقدها أحد أهم خصائصها وهي خاصية الوقتية، مما قد يؤدي إلى تسريب المعلومات (ظاهرة المتاجرة بالمعلومات) ومن ثم عدم تماثل المعلومات، مما قد يضر بعدالة الفرص بين المستثمرين في سوق المال (سليم، ٢٠١٩).

ونظراً لأهمية قضية توقيت نشر التقارير المالية، فقد وضعت بعض الدول حداً أقصى للفترة التي يتم فيها نشر هذه التقارير، وعلى سبيل المثال أصدرت SEC بالولايات المتحدة قواعد لتقديم التقارير المالية في موعد أقصاه ٦٠ يوماً بدلاً من ٩٠ يوماً بعد إنتهاء السنة المالية . وتقدم التقارير ربع السنوية في مدة أقصاها ٣٥ يوماً بدلاً من ٤٥ يوماً بعد نهاية كل ربع سنة (SEC, 2000) . وفي ماليزيا تقدم التقارير المالية خلال ١٢٠ يوماً من نهاية السنة المالية (Abidin & Zaluki, 2012).

وفيما يتعلق بالوضع في مصر، فطبقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢، فإنه على الشركات المدرجة بالبورصة تقديم قوائمها المالية السنوية المعتمدة من مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوماً من إنتهاء السنة المالية، والقوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ إنتهاء كل ربع سنة. ووفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤، يجب على الشركات موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس الإدارة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية . وبالنسبة للقوائم ربع السنوية فإنه يجب أن ترفق نسخة من هذه القوائم الصادرة من مجلس الإدارة مرفقاً بها تقرير الفحص المحدود، على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات خلال ٤٥ يوماً على الأكثر من تاريخ إنتهاء الفترة المالية. وهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات، وهذه المحددات منها ما يرتبط بمراقب الحسابات ومكتبه، مثل حجم منشأته، ونوع الرأي، ومستوى خطر أعماله. ومنها ما يرتبط بعميل المراجعة، مثل حجم منشأة العميل، ودرجة الرفع المالي، تاريخ نهاية السنة المالية، رحية المنشأة، خصائص مجلس الإدارة، الحوكمة، ودرجة تركيز الملكية.

ونظراً لأهمية هذه المحددات في تأثيرها على توقيت تقرير مراقب الحسابات، فقد زاد اهتمام العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذه المحددات (الوكيل، ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠١٦؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ صالح، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٨؛ Chan et al, 2016; Abdillah et al, 2019; Abernathy et al, 2017 ; Ahmed et al, 2016; Aljaaidi et al, 2015; Amirul & Salleh, 2014; Bhuiyan & D'costa, 2020; Blankley et al, 2014; Kawshalya & Srinath, 2019; Shofiyah & (Suryani, 2020).

ومن أهم محددات توقيت تقديم تقرير مراقب الحسابات ذات الصلة بعميل المراجعة، فرص الاستثمار المتاحة لدى عميل المراجعة. ولقد عرفت دراسة كل من (Myers, 1977; Kallapur & Trombley, 2001; سويدان، ٢٠١٥؛ أبو شعبان، ٢٠١٧؛ العارضي، ٢٠٠٤) فرص الاستثمار Investment Opportunities بأنها تمثل قيمة الشركة من خلال ما تملكه من أصول ثابتة، هذه القيمة تزداد بزيادة فرص الاستثمار وتخفض بانخفاض نسبة الأصول الثابتة في الشركة إلى إجمالي الأصول، إضافة لما تملكه من خيارات لاستثمارات مستقبلية بصافي قيمة حالية موجبة.

وفي ضوء ما أنتهت إليه الدراسات التي تمت في إيران والولايات المتحدة الأمريكية (Khosravipour et al, 2018; Pham et al, 2014; Sarraf et al, 2016) ورغم نتائجها المتضاربة إلا أن الباحث يعتقد بوجود أثر لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، حيث تؤثر فرص الاستثمار على جهد مراقب الحسابات وأحكامه المهنية، وبالتالي على كفاءة عملية المراجعة، الأمر الذي ينعكس على توقيت التقرير. وثمة سؤال منطقي هل سيؤثر وجود فرص الاستثمار بالفعل لدى الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية على تأخير تقرير مراقب الحسابات؟ هذا ما سيجيب عليه البحث الحالي نظرياً وعملياً.

٢ - مشكلة البحث:

انطلاقاً من اهتمام بعض الدراسات (سويدان، ٢٠١٥، Abdeljawad & Saleh, 2020; Al-Gamrh et al, 2020; Pham et al, 2014; Sarraf et al, 2016; Khosravipour et al, 2018) بفرص الاستثمار المتاحة لدى عميل المراجعة وأثرها على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. يمكن بلورة مشكلة البحث في كيفية الإجابة على عدة أسئلة. ما هي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات؟ وما هي محددات هذه الفترة؟ ما هي فرص الاستثمار المتاحة أمام عميل المراجعة؟ وما شكل واتجاه العلاقة بين فرص الاستثمار وفترة تأخير تقرير مراقب حسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير مراقب الحسابات، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٨.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث أكاديمياً من كونه يتصدى لدراسة واختبار أثر فرص الاستثمار المتاحة لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات مسابراً بذلك أحدث اتجاهات البحوث الأجنبية في هذا المجال، رغم ندرتها والتي تمت في دول أجنبية من جهة، واستحدثت منهجيات عملية في شركات مقيدة بالبورصة من جهة أخرى.

وعلى الجانب العملي يستمد البحث أهميته من كونه يعتمد على تقارير مالية منشورة لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، الأمر الذي يعطي للنتائج مصداقية وأهمية خاصة للمهتمين بمهنة المحاسبة بسوق المال، خاصة المساهمين والهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة الأمر الذي يساهم في تكوين قاعدة بيانات عن تأخير تقرير مراقب الحسابات ومسبباته.

وعلى الرغم من كثرة دوافع البحث إلا أن من أهمها المساهمة في توضيح الفجوة البحثية الأكاديمية في هذا الشأن، وإيجاد دليل عملي على العلاقات محل الدراسة في بيئة الممارسة المهنية المصرية، باستخدام منهجية بحث متطورة تشمل التحليل الأساسي والإضافي وتحليل الحساسية.

٥- فرض البحث:

سوف يتم اشتقاق الفرض الرئيسي التالي للبحث نظرياً والذي سيتم اختباره تطبيقياً لاحقاً:
ف ١ : تؤثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٦- حدود البحث:

يركز البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار أثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومدى اختلاف هذه العلاقة باختلاف مجموعة من المحددات وهي حجم منشأة مراقب الحسابات، وحجم منشأة العميل، ومدى تحقيق المنشأة لخسائر أو أرباح، ودرجة الرفع المالي، وتاريخ نهاية السنة المالية، ودرجة تركيز الملكية، وذلك بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. لذا يخرج عن نطاق البحث المحددات الأخرى المؤثرة على فترة تأخير مراقب الحسابات (مثل خصائص مجلس الإدارة والحوكمة) كما يخرج عن نطاق البحث المؤسسات المالية والشركات غير المقيدة بالبورصة على اختلاف أنواعها. وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٧- خطة البحث:

وفقاً لأهداف البحث، ولمعالجة مشكلته بصورة منطقية، وفي ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث كما يلي:

١/٧ : تحليل العلاقة بين فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات واشتقاق فرض البحث.

١/١/٧ : فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات - المفهوم والمحددات.

٢/١/٧ : فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة من منظور محاسبي ومهني.

٣/١/٧ : شكل واتجاه العلاقة بين فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة وفترة تأخير

تقرير مراقب الحسابات.

٢/٧ : منهجية البحث:

١/٢/٧ : الهدف من الدراسة التطبيقية.

٢/٢/٧ : مجتمع وعينة الدراسة.

٣/٢/٧ : أدوات وإجراءات الدراسة.

٤/٢/٧ : توصيف وقياس المتغيرات و نموذج البحث.

د. محمود أحمد أحمد علي

أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة

٥/٢/٧ : أدوات التحليل الإحصائي.

٦/٢/٧ : نتيجة اختبار فرض البحث (التحليل الأساسي).

٧/٢/٧ : التحليل الإضافي.

٨/٢/٧ : تحليل الحساسية

٣/٧ : نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

١/٧ : تحليل العلاقة بين فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة وفترة تأخير تقرير مراقب

الحسابات واشتقاق فرض البحث.

لأغراض تحليل العلاقة محل الدراسة واشتقاق فرض البحث فسوف يتناول الباحث تفصيلاً؛ فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات من حيث المفهوم والمحددات، وفرص الاستثمار لدى عميل المراجعة من منظور محاسبي ومهني، واخيراً شكل واتجاه العلاقة بين فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، واشتقاق فرض البحث كالتالي:

١/١/٧ : فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات - المفهوم والمحددات.

يعتبر تقرير مراقب الحسابات وسيلة توصيل المنتج النهائي لعملية المراجعة، رأي مراقب الحسابات ويضفي الثقة على المعلومات الواردة بالقوائم المالية، لذا يجب تقديم هذا التقرير لأصحاب المصالح في التوقيت المناسب، بحيث يكون له مردود إيجابي على قراراتهم. كما أن تأخير توصيل المعلومات الواردة في تقرير مراقب الحسابات يسمح بوصول البعض لتلك المعلومات والاستفادة منها على حساب مصلحة باقي المستخدمين (الصيرفي، ٢٠١٧).

ويرى (Juwita et al (2020 أن تأخير إصدار القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى فجوة معلومات كبيرة، والتي بدورها تتسبب في خضوع الشركات للعقوبات والدعاوي القضائية Litigations. وأشارت دراسة زاهر (٢٠١٢) إلى أن تأخر أي شركة في إصدار تقاريرها المالية ينتج عنه عدة مشاكل منها، لجوء المستثمرين إلى مصادر أخرى بديلة عن التقارير المالية المنشورة للحصول على المعلومات، زيادة الشكوك حول سلامة الوضع المالي للشركة

مما قد يؤدي الى عزوف المستثمرين عن التعامل في أسهم هذه الشركة، قيام المديرين في هذه الشركة باستغلال المعلومات المتاحة لهم لتحقيق عوائد غير عادية عن طريق المضاربات في أسواق رأس المال.

ونظراً لأهمية توقيت تقرير مراقب الحسابات، فقد اهتمت به عديد من الجهات التنظيمية والرقابية المسئولة عن أسواق المال، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي. ففي الولايات المتحدة أشارت المادة (٤٠٤) من قانون Sarbanes - oxley (١) والصادر عام ٢٠٠٢ إلى ضرورة قيام الشركات بالإسراع في إصدار التقارير المالية، كما تطلبت من مراقبي الحسابات مزيداً من الجهود في أقل وقت ممكن، كما فوضت المادة (٤٠٩) من نفس القانون SEC في إلزام الشركات بسرعة الإفصاح عن أي تغييرات في مراكزها المالية. ونتيجة لذلك عدلت SEC فترة إصدار التقارير المالية من ٩٠ يوماً إلى ٧٥ يوماً، ثم إلى ٦٠ يوماً خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ (الصيرفي، ٢٠١٥؛ Lamert et al, 2008).

وفي الصين تطلبت لجنة تنظيم سوق الأوراق المالية من الشركات إعداد تقاريرها السنوية والإفصاح عنها في الصحف ومواقع الانترنت خلال أربعة شهور من نهاية السنة المالية (Yao & Yuan, 2012). وتطلبت قواعد قيد الشركات الصادرة عن هيئة الرقابة على سوق رأس المال في أندونيسيا من الشركات المقيدة تقديم قوائمها المالية السنوية التي خضعت للمراجعة للبورصة خلال ثلاثة شهور على الأكثر من نهاية السنة المالية (Dellaportas et al, 2012). وفي بلجيكا تلتزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بها خلال فترة لا تزيد عن شهر من موافقة الجمعية العامة للمساهمين عليها وبعدها أقصى سبعة شهور من نهاية السنة المالية (Luyparet et al, 2016). وفي فرنسا

(١) Sarbanes - oxleyact هو قانون أصدره الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٢ نتيجة الإخفاقات المحاسبية والفضائح المالية التي شهدتها العديد من الشركات الأمريكية. وينص القانون على تشكيل هيئة للرقابة لمراقبة أداء مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية، ووجوب وجود لجنة مراجعة في كافة الشركات، وإصدار تقرير من إدارة الشركة يقر بمسئوليتها عن تصميم هيكل الرقابة الداخلية، وتقديم مراقب الحسابات تقرير فحص تأكيدات (العاصي، ٢٠١٥؛ الصيرفي، ٢٠١٧).

تم إلزام الشركات بنشر تقاريرها المالية السنوية خلال أربعة شهور من نهاية السنة المالية (Aubert, 2009).

وفي المملكة العربية السعودية، تطلبت قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية والمعدلة عام ٢٠١٦ من المصدر أن يزود الهيئة ويعلن للمساهمين عن قوائمها المالية السنوية فور اعتمادها، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٦). وتطلبت تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان والصادرة عام ٢٠١٦ من الشركات المقيدة في سوق عمان للأوراق المالية الإفصاح عن التقرير السنوي للشركة والذي يتضمن تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية (بورصة عمان، ٢٠١٦).

وفي مصر ألزم كل من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والمعدل بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨، وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ الشركات المقيدة بالبورصة أن تقدم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير المراجعة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إنتهاء السنة المالية، والقوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ إنتهاء كل ربع سنة. وطبقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية من خلال المادة رقم (٤٦) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته، يجب على الشركات موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول المدون بتقرير مراقب الحسابات، على أن يتم إعداد القوائم المالية السنوية وإعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩).

وهناك إختلاف بين الدراسات الأجنبية على تسمية فترة تأخير مراقب الحسابات، فهناك دراسات (Amirul & Salleh, 2014; Abdillah et al, 2019; Abernathy et al, 2017; Aljaaidi et al, 2015; Bhyiyan & D'costa, 2020, Blankley et al, 2012; Tanyi et al, 2010; Munsif & Rama, 2014) تطلق عليها **Audit Report Lag**، بينما هناك دراسات اخرى (Alghanem & Hegazy, 2011; Lamert)

et al, 2008; Mouna & Anis, 2013; Mam et al, 2001; Pizzini et al, 2010; Kawshalya & Srinath, 2019) تطلق عليها **Audit Report Delay**. وفيما يتعلق بمفهوم فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، فقد عرفت دراسات متعددة (Habib & Huang, 2019; Fayyum & Rustiana, 2019; Kaaroud & Ahmed, 2020; Lirungan & Harindahyani, 2019; Meckfessel & Sellers, 2017; الصيرفي، ٢٠١٧؛ يوسف، ٢٠١٥) بأنها الفترة بين، أو عدد الأيام من، تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة. وهذا المفهوم هو ما تم الأخذ به عند حساب فترة التأخير عند إجراء الدراسة التطبيقية الخاصة بالبحث. ولقد تم تقسيم هذه الفترة طبقاً لبعض الدراسات (Francis, 2009; Al-Ajmi, 2008) إلى فترتين: الفترة الأولى تبدأ من تاريخ نهاية السنة المالية إلى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، أما الفترة الثانية فتبدأ من تاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير حتى تاريخ نشر التقارير المالية وإتاحتها لمستخدميها، في الصحف اليومية، أو على موقع البورصة أيهما أقرب.

ويرى الأبياري (٢٠١٧) أن طول الفترة الزمنية ما بين تاريخ إعداد الميزانية وتاريخ تقرير المراجعة يتضمن فترتين هما، الفترة الأولى، وتسمى بفترة إستكمال إجراءات عملية المراجعة وتعد جزءاً ضرورياً من وقت المراجعة، والمخصص لمراجعة أرصدة القوائم المالية، وفحص الإلتزامات العرضية أو المحتملة Contingent Liabilities، وفحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتقييم نتائج المراجعة، وهذه الفترة تعد جزءاً من توقيت عملية المراجعة ببرنامج المراجعة، ولا يمكن لعملية المراجعة أن تتم بدونه، وبالتالي لا يمكن إعتبارها جزءاً من فترة تأخير تقرير المراجعة. والفترة الثانية، تعكس فترة تأخير تقرير المراجعة، والتي تمثل وقت مراجعة غير متوقع، وتنقسم هذه الفترة إلى جزئين، أولهما فترة تأخير مسموح بها تفرضها ظروف عملية المراجعة وما تتطلبه من عناية مهنية واجبة، وترتبط في الأساس بفترة تسوية التحريفات الهامة المكتشفة، وثانيهما فيتمثل في الفترة من تاريخ تقرير المراجعة حتى تاريخ نشر التقرير المالي، وهي فترة تأخير لا تصيف قيمة، ولذا يمكن وصفها بفترة التأخير غير المسموح به.

وفيما يتعلق بمتوسط فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات في بعض الدول، فقد اتضح أنها ٤٨ يوماً في البحرين، كما أشارت إلى ذلك دراسة (Al- Ajmi, 2008). وأشارت دراسة (Afifi, 2009) إلى أنها ٦٧ يوماً في مصر، وفي ماليزيا أشارت دراسة (Apadore & Noor, 2013) إلى أن متوسط فترة التأخير ١٠٠ يوماً، وفي نيوزيلندا أشارت دراسة (Habib et al, 2011) إلى ٦١ يوماً. بينما توصلت دراسة الصيرفي (٢٠١٧) إلى أن متوسط فترة تأخير تقرير مراقبي المكاتب الخاصة في مصر ٧٣ يوماً، ومتوسط فترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ٨٤ يوماً.

ويرى الباحث أن اختلاف الدراسات في تسمية فترة التأخير سواء بأنها Delay أو Lag، فإن المصطلحين لهما نفس المعنى. وبالنسبة لفترة التأخير الأولى، فإن المسئول عنها مراقب الحسابات، لأنها الفترة التي يقضيها في عملية المراجعة، وبالتالي فهو المتحكم فيها وتقع مسئولية التأخير على عاتقه. أما الفترة الثانية، فتقع مسئوليتها على عاتق إدارة الشركة. وفي مصر فعلياً لا يوجد تحكم من قبل إدارات الشركات في هذه الفترة، لأن إدارات الشركات ملزمة بتسليم القوائم المالية مرفقاً بها تقرير المراجعة في أول جلسة تداول بعد توقيع مراقب الحسابات على التقرير. لذا لا توجد فترة تأخير بين توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة وإصدار ذلك التقرير في البيئة المصرية.

وفيما يتعلق بمحددات تأخير تقرير مراقب الحسابات، فقد أشارت عديد من الدراسات الأجنبية والعربية (Chan et al, 2016; Ahmed et al, 2016; Fayyum & Rustiana, 2019; Habib & Huang, 2019; Karroud & Ahmad, 2020; Harindahyani, 2019; Lirungan & Stewart & Cairney, 2019; ٢٠٢٠؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ منصور، ٢٠١٨؛ صالح، ٢٠١٧؛ محمد، ٢٠١٦؛ السيد، ٢٠١٨؛ نمير، ٢٠١٧) إلى أن هناك شبه اتفاق على أن هذه المحددات إما أنها مرتبطة بمراقب الحسابات، مثل، حجم منشأته، التخصص الصناعي، أدائه للخدمات الاستشارية، مدى تعاونه مع المراجع الداخلي، ونوع الرأي بتقريره، ومستوى خطر أعماله، فترة الاحتفاظ بالعميل، وسمعة مراقب الحسابات.

وهناك محددات أخرى، ترتبط بعميل المراجعة مثل، حجم منشأة العميل، درجة الرفع المالي، تركيز الملكية، تاريخ انتهاء السنة المالية، مدى تحقيق المنشأة لخسائر أو أرباح، خصائص مجلس الإدارة، الحوكمة، تعقد عمليات العميل، درجة السيولة بالمنشأة، مخاطر أعمال العميل، هيكل الملكية، وفرص الاستثمار المتاحة لدى عميل المراجعة.

ويرى الإبياري (٢٠١٧) أن محددات تأخير تقرير مراقب الحسابات يمكن تصنيفها إلى نوعين، الأول: محددات قسرية أو اضطرارية أو جبرية، وهي محددات غير متوقعة وتكشف عنها ظروف عملية المراجعة، وتستغرق وقتاً إلزامياً (جبرياً) إضافياً للوقت المقرر ضمن برنامج المراجعة، وترتبط هذه المحددات أما بإكتشاف مراقب الحسابات لتحريفات جوهرية بالقوائم المالية وإبلاغ لجنة المراجعة ومحاولة إقناع إدارة المنشأة بالتصحيح والتسوية، وإما لخلاف مع الإدارة حول بعض الأمور الهامة والمؤثرة بالنسبة للقوائم المالية، مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي إتبعها الإدارة، وإما وجود قيود على نطاق عمل مراقب الحسابات. والنوع الثاني هو المحددات المفتعلة (الاصطناعية)، وترتبط بتباطؤ إدارة المنشأة في إصدار التقارير المالية، بسبب إحتواء تقرير المراجعة على رأي غير نظيف، أو إحتواء القوائم المالية على أخبار غير سارة. وبالتالي تتحايل إدارة المنشأة ببعض الوسائل لتأخير الإعلان عن رأي مراقب الحسابات غير النظيف أو المعلومات السلبية. ويرى الباحث أن المحددات المفتعلة غير موجودة في مصر، حيث تلتزم إدارات المنشآت بتسليم القوائم المالية مرفقاً بها تقرير المراجعة في أول جلسة تداول بعد توقيع مراقب الحسابات على التقرير.

وسيتناول الباحث بشيء من التفصيل ست محددات، الأكثر تناولاً من قبل الدراسات السابقة، بالإضافة إلى اتفاق غالبية هذه الدراسات على أنها أكثر تأثيراً على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، لذا سيتم اعتبارها متغيرات رقابية وذلك عند إجراء الدراسة التطبيقية لاحقاً، وهذه المحددات هي:

- **حجم منشأة عميل المراجعة:** يعتبر حجم منشأة عميل المراجعة من أكثر المحددات التي تستخدم في تفسير اختلاف فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بين المنشآت، فقد أشارت عديد من الدراسات (محمد، ٢٠١٦؛ Afify, 2009; Dao & Pham, 2014;

(Francis, 2009) إلى أن المنشآت كبيرة الحجم تعلن عن معلوماتها المالية وتنتشر قوائمها المالية بشكل أسرع من المنشآت صغيرة الحجم، وهذا راجع إلى أن المنشآت كبيرة الحجم يتوافر لديها عدد كبير من المحاسبين، ونظم معلومات متطورة تستطيع إنتاج التقارير المالية السنوية في وقت مبكر، كما أنها تستطيع أن تستخدم التكنولوجيا الحديثة في مجال معالجة البيانات و الرقابة على الإنتاج والمخزون، وهذا يسهم بدوره في زيادة سرعة إعداد التقارير (صالح، ٢٠١٧). كما أن المنشآت كبيرة الحجم لديها هياكل رقابة داخلية قوية، وبالتالي فإن مراقب الحسابات لا يحتاج وقتاً طويلاً لإجراء اختبارات الإلتزام مما يسهم في تقليل فترة تأخير تقرير المراجعة. كما أن المنشآت كبيرة الحجم تنال اهتمام عدد كبير من المحللين الماليين الذين يعتمدون على الإفصاح المبكر للتقارير المالية لتأكيد ومراجعة توقعاتهم فيما يتعلق بأداء تلك الشركات، وهذا يوفر دافعاً قوياً لإدارة المنشآت لتقديم التقارير المالية في التوقيت المناسب.

وعلى النقيض من نتائج الدراسات السابقة، توصلت دراسات أخرى (Ezat & Elmasry, 2008; Yaacob et al, 2012) إلى علاقة إيجابية بين حجم منشأة عميل المراجعة وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. وتفسير ذلك أن الحجم الكبير للمنشأة يترتب عليه زيادة المعاملات وتعقدها، مما يطيل من الفترة المطلوبة للمراجعة، وبالتالي زيادة فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

وفي ذات السياق توصلت دراسة الصيرفي (٢٠١٧) إلى عدم وجود أي تأثير لمتغير حجم منشأة عميل المراجعة على فترة تأخير التقرير سواء لمكاتب المراجعة الخاصة، أو لمراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات.

ويرى الباحث أن هناك إختلافاً في نتيجة الدراسات السابقة بالنسبة لتأثير حجم منشأة عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير المراجعة، وقد يكون هذا راجعاً إلى إختلاف بيئة التطبيق، وتوقيت التطبيق، وكذلك إختلاف التنظيم القانوني لبيئة عمل المنشأة. وبالنسبة لتأثير حجم منشأة العميل في دراستنا التطبيقية، لا يمكن توقع شكل واتجاه العلاقة، ولكن لا يمكن إغفال دور تأثير حجم منشأة العميل، لذا تم إدراجه كمتغير رقابي عند إجراء التحليل الإضافي.

- حجم منشأة مراقب الحسابات: تتجه بعض المنشآت إلى مراجعة حساباتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى، وذلك بغرض إضفاء مزيد من الثقة للمساهمين، وتحقيق مستوى مرضي من جودة المراجعة. ولقد اهتمت عديد من الدراسات بأثر حجم منشأة مراقب الحسابات على فترة تأخير تقرير المراجعة. وتوصلت بعض الدراسات (السيد، ٢٠١٨؛ Nelson & Shukeri, 2011; Pham et al, 2014; Walker & Hay, 2013; Al-Ajmi, 2008) إلى أن الوقت المستغرق لإصدار تقرير المراجعة من خلال مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى Big 4 يكون أقل عنها في حالة المراجعة من خلال المكاتب الأخرى.

ويتفق الباحث مع كل من (الصيرفي، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٨) في أن مكاتب المراجعة الكبرى تتميز بقدرتها على اكتشاف التحريفات الجوهرية مقارنة بمكاتب المراجعة الأصغر حجماً، نظراً لتوافر الإمكانيات والخصائص التي تتمتع بها تلك المكاتب، والتي تتمثل أهمها في توافر كافة الفئات ذات المستويات المختلفة من التخصص العلمي، وتوافر عدد كبير من مراقبي الحسابات المؤهلين والمدربين، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في المراجعة، والالتزام بتطبيق معايير الرقابة على جودة المراجعة. وبالطبع كل هذه الإمكانيات تمكن هذه المكاتب من إنجاز أعمال المراجعة في وقت قصير وبالتالي ينعكس على قصر فترة تأخير تقرير المراجعة.

وعلى النقيض من نتائج الدراسات السابقة توصلت دراسة (Imam et al 2001) إلى وجود علاقة طردية موجبة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة تأخير تقرير المراجعة، ونفس النتيجة توصلت إليها دراسة (Ayemere & Elijah 2015) والتي تمت في نيجيريا. أما دراسات (مطوع، ٢٠١٩؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ صالح، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٨؛ Apadore & Noor, 2013; Vuko & Cular, 2014) فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة تأخير تقرير المراجعة.

ويتفق الباحث مع ما توصلت إليه الدراسات التي أكدت على تأثير حجم منشأة مراقب الحسابات على فترة تأخير تقرير المراجعة وذلك كعلاقة عكسية سالبة. ويعتقد الباحث بوجود

مثل هذه العلاقة عند إجراء الدراسة التطبيقية لذا تم إدراج حجم منشأة مراقب الحسابات ضمن المتغيرات الرقابية.

- تاريخ نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة: يعتبر تاريخ نهاية السنة المالية، أحد عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، والتي قد تؤثر على فترة تأخير تقرير المراجعة (نمير، ٢٠١٧). ولقد توصلت عديد من الدراسات (Asthana, 2014; Sharma et al, 2017; Khalil et al, 2011; Austine et al, 2013; Dao and Pham, 2014; Walker & Hay, 2013; سعده، ٢٠١٤) إلى أن إنتهاء السنة المالية في ١٢/٣١ يرتبط بعلاقة إيجابية مع تأخير تقرير المراجعة. وتوصلت دراسات أخرى (مجاهد، ٢٠٠٢؛ Johnstone, 2000; Johnson et al, 2002; إلى وجود علاقة عكسية بين إنتهاء السنة المالية في ١٢/٣١ وفترة تأخير تقرير المراجعة. وتوصلت دراسات أخرى (Sahnoun & Zarai, 2009؛ محمد، ٢٠١٦؛ Habib & Bhuiyan, 2011) إلى عدم وجود تأثير إنتهاء السنة في ١٢/٣١ على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

ويرى الباحث أن إنتهاء السنة المالية لمعظم الشركات المدرجة بالبورصة في تاريخ متزامن، يؤدي إلى ضغوط كبيرة على مراقبي الحسابات لإنهاء أعمال المراجعة لجميع الشركات في تاريخ واحد، مما يؤدي إلى التأخير في تقديم تقرير المراجعة. لذا يعتقد الباحث بوجود فترة تأخير أطول بالنسبة للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ١٢/٣١. (١)

- **تركز الملكية:** يقصد بتركز الملكية سيطرة عدد قليل من المساهمين على ملكية الشركة بالشكل الذي يسمح لهم بالاشتراك في الإدارة، وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية (مليجي، ٢٠١٤؛ سليم، ٢٠١٩) ويرى (Khamis & Elali (2015 أن تركيز الملكية يعزز من قدرة المساهمين في مراقبة إدارة الشركة، خاصة في البيئات التي تحمي مصالح الأقلية من المساهمين مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن يرى (Fan & Wong أن تركيز الملكية يخلق مشاكل أخرى أهمها تقسيم المساهمين إلى أغلبية مسيطرة وأقلية غير مسيطرة.

(١) وفقاً لمفهوم كثافة الأعمال المهنية Auditor's Busy يمكن القول بأن انتهاء السنة المالية لغالبية عملاء المراجعة في ١٢/٣١ بالإضافة لمواعيد الإقرار الضريبي في مصر حسب القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ سيكون له تأثير معنوي على فترة تأخير التقرير وستطول هذه الفترة مقارنة بحالة انتهاء السنة المالية للعميل في ٦/٣٠ مثلاً.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت تأثير تركيز الملكية على تأخير تقرير مراقب الحسابات، فقد توصلت بعض الدراسات (Asthana, 2014; Ishak et al, 2010; Al-Ajmi, 2008؛ نمير، ٢٠١٧) إلى أن تركيز الملكية له تأثير سلبي كبير على فترة تأخير تقرير المراجعة، وذلك لأن الشركات ذات التركيز المرتفع للملكية لديها إجراءات صارمة في مراقبة تصرفات الإدارة مما يسهل من عمل مراقب الحسابات وبالتالي يؤدي إلى إتمام مبكر لعملية المراجعة.

وعلى النقيض من نتائج الدراسات السابقة، أوضحت دراسات متعددة (سليم، ٢٠١٩؛ Mouna & Anis, 2013; Hassan, 2016; Lim et al, 2014) أن تركيز الملكية له تأثير موجب على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. و مبرر هذه الدراسات، أنه في حالة تركيز الملكية، وإمتلاك عدد قليل من المساهمين نسبة كبيرة من أسهم الشركة، فإن لديهم الفرصة للحصول على المعلومات الخاصة التي يحتاجونها، وبالتالي فإن هذه الشركات لن يكون لديها الحافز للإفصاح والنشر المبكر لقوائمها المالية.

ويؤيد الباحث ما توصلت إليه الدراسات الخاصة بالتأثير السلبي لتركيز الملكية على تأخير تقرير مراقب الحسابات، وهو ما يعتقد بوجوده في البيئة المصرية، كما أن الشركات ذات الملكية المركزة تميل إلى الإفصاح عن معلومات أقل، ولن يكون لديها الحافز للإفصاح والنشر المبكر.

- **الرافعة المالية:** تعبر الرافعة المالية عن نسبة الديون المستخدمة لتمويل الاستثمارات، وتستخدم كمؤشر لقياس مدى قدرة الشركات على سداد التزاماتها المالية في تاريخ الاستحقاق (السيد، ٢٠١٨؛ Al Khatib & Marji, 2012). واختلفت نتائج الدراسات حول العلاقة بين الرافعة المالية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، حيث توصلت بعض الدراسات (السيد، ٢٠١٨؛ Al-Ajmi, 2008 ; Vuko & Cular, 2014) إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومبرر ذلك أن الشركات ذات المديونية الأعلى تستغرق وقتاً أطول في عملية المراجعة للتأكد من كافة الجوانب المتعلقة بالديون، وهذا يؤدي إلى طول فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

وتوصلت دراسات أخرى (يوسف، ٢٠١٥؛ Dao & Pham, 2014) إلى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك لأن الشركات ذات المديونية الأعلى تتعرض لضغوط كبيرة من جانب الدائنين لتقديم مزيد من المعلومات بشكل سريع لتقييم الأداء وتحديد الموقف المالي ومدى الإلتزام بعقود المديونية.

- **الربحية أو الخسارة:** من المتوقع تأثير تحقيق الشركة لربح أو خسارة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وهناك تفسيرات مختلفة لتأثير الربح أو الخسارة في هذا الشأن ولكنها متعارضة فيما بينها. فهناك دراسات مثل (السيد، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٦؛ Apador & Noor, 2013; Francis, 2009) توصلت إلى أن تحقيق الشركات لأرباح يؤدي إلى نشر القوائم المالية بشكل أسرع من الشركات التي تحقق خسائر، وبالتالي تقل فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

أما الشركات التي تحقق خسائر فهي تعاني من طول فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، حيث ترغب هذه الشركات في تأخير الإفصاح عن الأخبار السيئة لمساهميها والمستثمرين، وبالتالي تجنب تعرض أسعار أسهمها وسمعتها وأدائها للخطر، كما أن مراقب الحسابات قد يستغرق وقتاً أطول لمراجعة تلك الشركات بسبب مخاطر الأعمال المرتبطة بها، أو إذا اعتقد بأن خسائر الشركة تزيد من احتمال تعرضها للفشل المالي أو الغش (AI- Ajmi, 2008; Afifi, 2009; Iyoha, 2012) وعلى النقيض من الدراسات السابقة، فقد أشارت دراسة (Aubert, 2009) إلى أن الشركات التي تحقق خسائر قد تميل إلى الإفصاح المبكر عن الأرقام السلبية لرغبتها في تخفيض تكاليف التقاضي الناتجة عن إجراءات التقارير المالية مما يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

ويتفق الباحث مع رأي غالبية هذه الدراسات في أن تحقيق الأرباح يكون حافزاً للشركات نحو الإسراع بإصدار التقارير المالية، وبالتالي تقل فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

وبخلاف المحددات السابق ذكرها، والتي تمثل متغيرات رقابية عند إجراء الدراسة التطبيقية، فإن هناك محددات من أهم محددات توقيت التقرير ذات الصلة بعميل المراجعة، وهو فرص الاستثمار المتاحة لدى عميل المراجعة لأنها تؤثر على جهد مراقب الحسابات وأحكامه المهنية، ومن ثم كفاءة عملية المراجعة، الأمر الذي ينعكس على توقيت التقرير.

٢/١/٧: فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة من منظور محاسبي ومهني:

تعتبر فرص الإستثمار عن تكبد نفقات رأسمالية للشركة لتمكينها من القيام بأنشطتها ومشاريعها المتعددة، كتوسيع الطاقة الإنتاجية، أو إضافة خطوط إنتاج، أو شراء آلات جديدة، أو استبدال الأصول القديمة بأصول جديدة، أو التوسع في إنتاج منتج موجود (Kallapur & Trambley 2001). كما عبر Myers (1977) عن فرص الإستثمار بأنها تمثل قيمة الشركة من خلال ما تملك من أصول ثابتة، وأن هذه القيمة تزداد بزيادة فرص الإستثمار، وتنخفض بانخفاض نسبة الأصول الثابتة في الشركة إلى إجمالي الأصول، إضافة لما تملك من خيارات لإستثمارات مستقبلية بصافي قيمة حالية موجبة.

وفيما يتعلق بمصادر تمويل فرص الإستثمار، يجب أن تكون مصادر طويلة الأجل (أبو شعبان، ٢٠١٧). وهي الأموال التي تكون متاحة للمنشأة لتمويل هذه الفرص، وتمثل حقوقاً أو التزامات على المنشأة كشخصية معنوية مستقلة، ومن هذه المصادر الأسهم العادية، والأسهم الممتازة، والأرباح المحتجزة، والقروض طويلة الأجل والسندات.

وفيما يتعلق بمقاييس فرص الإستثمار، فهناك أكثر من مدخل، ولقد استخدمت دراسة سويدان (٢٠١٥) ثلاثة مقاييس وهي، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأصول، نسبة التدفقات النقدية المتولدة من الأصول الثابتة، ومعدل نمو الأصول الثابتة. وتم استخدام هذه النسب لقياس أثر فرص الإستثمار على هيكل رأس المال كدراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ويمكن استخدام مقاييس أخرى للتعبير عن فرص الإستثمار وذلك كما يلي: (أبو شعبان، ٢٠١٥).

- نسبة النمو في القيمة الدفترية للأسهم:

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للسهم في نهاية السنة} - \text{القيمة الدفترية للسهم في بداية السنة}}{\text{القيمة الدفترية للسهم في بداية السنة}}$$

- نسبة القيمة التسويقية إلى القيمة الدفترية للأصول:

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للأصول} - \text{حقوق المساهمين} + (\text{عدد الأسهم المكتتب بها} \times \text{سعر الإغلاق})}{\text{القيمة الدفترية للأصول}}$$

- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB =

$$\frac{\text{عدد الأسهم المكتتب بها} \times \text{سعر الإغلاق}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

- نسبة الربح إلى السعر Earnings Per Share to Price EP:

$$\frac{\text{العائد للسهم}}{\text{سعر إغلاق السهم}} =$$

- نسبة نمو إجمالي الأصول =

$$\frac{\text{إجمالي الأصول في نهاية السنة} - \text{إجمالي الأصول في بداية السنة}}{\text{إجمالي الأصول في بداية السنة}} =$$

- نسبة نمو الأصول الثابتة =

$$\frac{\text{إجمالي الأصول الثابتة في نهاية السنة} - \text{إجمالي الأصول الثابتة في بداية السنة}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة في بداية السنة}} =$$

- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الأصول الثابتة =

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية}}{\text{صافي الأصول الثابتة للسنة السابقة}} =$$

ويتفق الباحث مع دراسة كل من (Khosravipour et al, 2018; Sarraf et al, 2016;) (Pham et al, 2014) من حيث الاعتماد على ثلاث نسب لقياس متغير فرص الاستثمار. وهذه النسب هي:

• نسبة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية للأصول Market to Book of Assets.

• نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية Market to Book of Equity(MTB).

• نسبة المباني والآلات والمعدات إلى إجمالي الأصول الثابتة Gross Property, Plant and Equipment Ratio والنسب الثلاثة سوف يستخدمها الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية لأغراض قياس متغير فرص الاستثمار.

ويرى الباحث أن فرص الاستثمار لها بعد محاسبي وبعد مهني. ويعني البعد المحاسبي أثر فرص الأستثمار على القياس والاعتراف والعرض والإفصاح لأن هذه الفرص ترتبط بهيكل رأس المال والأصول الثابتة وحقوق الملكية والتدفقات النقدية، وأعباء الفوائد

وتوزيعات الأرباح. وبالتالي فهي ترتبط بمجموعة من معايير المحاسبة ذات الصلة، (١) مما ينعكس على مسئولية الإدارة عن سلامة اختيار تطبيق السياسات المحاسبية ذات الصلة بهذه المجالات .

وفيما يتعلق بالبعد المهني المتعلق بالمراجعة، فإن وجود فرص الاستثمار يحتاج إلى اتخاذ قرارات طويلة الأجل وبالتالي نحتاج إلى رقابة طويلة الأجل، ونحتاج مراجعة داخلية ذات كفاءة، وقد نحتاج إسناد خارجي، بالإضافة إلى تطوير في هيكل الرقابة الداخلية والتأثير على نموذج التوكيد المهني، سواء التقليدي المتعلق بمراجعة الحسابات، أو غير التقليدي المتعلق بالإفصاح غير المالي عن فرص الاستثمار المتاحة للشركة. فعادة ما ترتبط فرص الاستثمار بمشاكل تصنف على أنها من مسببات مخاطر أعمال عميل المراجعة خاصة إذا كان هيكل الرقابة الداخلية به أوجه ضعف جوهرية وكانت وظيفة المراجعة الداخلية غير مستقلة أو بها قصور. كل تلك الأمور تمثل تداعيات بفرص الاستثمار على المراجعة الداخلية والخارجية والرقابة الداخلية. (٢)

٣/١/٧: شكل وإتجاه العلاقة بين فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات:

هناك ندرة ملموسة في الدراسات الأجنبية بشأن هذه العلاقة، حيث تناولت دراسة (Pham et al, (2014)، والتي أجريت على عينة من الشركات الأمريكية تحديداً ٨٥٢٠ شركة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها فرص استثمار كبيرة تتأخر تقارير مراقبي حساباتها. وتتفق هذه النتيجة مع القول بأن زيادة فرص الاستثمار يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة، لذا يجب على مراقبي الحسابات زيادة نطاق عملية المراجعة، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى تأخيرات أطول في تقرير مراقبي الحسابات. كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة، وبالتالي توسيع نطاق عمل المراجعة، وبالتالي تأخر تقرير مراقب الحسابات.

(١) مثل معيار المحاسبة المصري رقم (١) والمتعلق بعرض القوائم المالية، والمعيار رقم (٤) المتعلق بقائمة التدفقات النقدية، والمعيار رقم (١٠) المتعلق بالأصول الثابتة، والمعيار رقم (٢٢) المتعلق بربحية السهم (وزارة الاستثمار، ٢٠١٩).

(٢) ومن معايير المراجعة الدولية ذات الصلة، المعيار رقم ٣٠٠ الخاص بالتخطيط لعملية المراجعة والمعيار رقم ٦١٠ الخاص باستخدام عمل المراجعين الداخليين، والمعيار رقم ٢٦٥ الخاص بإبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة (IAASB, 2020).

وتناولت دراسة Sarraf, et al (2016) نفس العلاقة وذلك لعدد ٧٧ شركة إيرانية مسجلة بالبورصة خلال السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣. واستخدمت الدراسة نفس النسب الثلاثة للتعبير عن، وقياس، فرص الاستثمار كمتغير مستقل. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها مزيد من فرص الاستثمار مقارنة بالشركات الأخرى كان لديها تأخير أقل في تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من أن التوقع الأساسي لهذه الدراسة هو أن ارتفاع فرص الاستثمار بالشركات سيؤدي إلى مزيد من الجهد، سواء من إدارات الشركات أو من مراقبي حساباتها، وبالتالي زيادة فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

وتناولت دراسة Khosravipour et al (2018) هذه العلاقة، وذلك على الشركات المدرجة في بورصة طهران، وتم قياس فرص الاستثمار كمتغير مستقل باستخدام النسب الثلاثة السابق الإشارة إليها. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين فرص الاستثمار وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. بمعنى أنه كلما زادت فرص الاستثمار كلما زادت فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

ورغم ندرة هذه الدراسات الملموسة، ورغم الندرة الشديدة في الدراسات العربية في هذا المجال، إلا أن هناك وجهة نظر تتبناها هذه الدراسات ويؤيدها الباحث، وهي أن زيادة فرص الاستثمار تؤدي إلى زيادة نطاق المراجعة وبالتبعية حجم عينة الفحص والاستعانة بمساعدين متخصصين صناعياً. فإذا اعتبرنا أن زيادة فرص الاستثمار مؤشراً على زيادة تعقيد وتنوع عمليات عميل المراجعة (Ahmed, 2012; Liu & Lai, 2012; Carcello & Nagy, 2014; and Madobi, 2019) فإننا نعتقد بأن زيادة فرص الاستثمار ستؤدي إلى طول فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. وتمشياً مع ما أنتهت إليه الدراسات السابقة فلن نتبنى إتجاهاً معيناً لهذه العلاقة التأثيرية، وبالتالي يمكن إشتقاق فرض البحث كما يلي:

ف١: تؤثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٧: منهجية البحث:

يسير البحث في شقة الثاني كدراسة تطبيقية، نعرض لأركانها، خاصة، الهدف منها، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، توصيف وقياس المتغيرات ومن ثم نموذج البحث، وأيضاً نتيجة اختبار الفرض الرئيسي للبحث، وذلك كما يلي:

١/٢/٧: الهدف من الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار الفرض الرئيسي للبحث، واختبار العلاقة بين فرص الاستثمار وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وكذلك مدى تأثر فترة التأخير بالمتغيرات الرقابية (حجم منشأة مراقب الحسابات - حجم منشأة العميل - درجة الرفع المالي - تحقيق منشأة العميل لأرباح أو خسائر - درجة تركيز الملكية - نهاية السنة المالية) في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة، وذلك من خلال التحليل الإضافي، وأخيراً التأكد من أن نتيجة اختبار فرض البحث الرئيسي في التحليل الأساسي دقيقة، وذلك من خلال تحليل الحساسية، قياساً على (Pham et al, 2014; Sarraf et al, 2016).

٢/٢/٧: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وعددها ٥٥ شركة لسلسلة زمنية مدتها ست سنوات من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٨ بما مجموعه ٣٣٠ مشاهدة، قياساً على (مطوع، ٢٠١٩).

٣/٢/٧: أدوات وإجراءات الدراسة:

فيما يتعلق بأدوات الدراسة اعتمد الباحث على البيانات الواردة بالقوائم والتقارير المالية لشركات العينة، بالإضافة إلى مواقع الشركات على شبكة الانترنت والنماذج الإحصائية والمعادلات الرياضية ذات الصلة، قياساً على (نمير، ٢٠١٧). واشتملت إجراءات الدراسة على تجميع القوائم المالية لشركات العينة وعددها ٥٥ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية، وذلك لمدة ست سنوات من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٨. وتم الحصول على بيانات المتغير المستقل من القوائم المالية لهذه الشركات، قياساً على (Khasravipour et al, (2018، وتم الحصول على بيانات المتغير التابع، وهو فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك من تقرير المراجعة والقوائم المالية لشركات العينة، أما بيانات المتغيرات الرقابية، فقد تم الحصول عليها باستخدام منهجية تحليل المحتوى، قياساً على (الصيرفي، ٢٠١٧).

٤/٢/٧: توصيف وقياس المتغيرات ونموذج البحث:

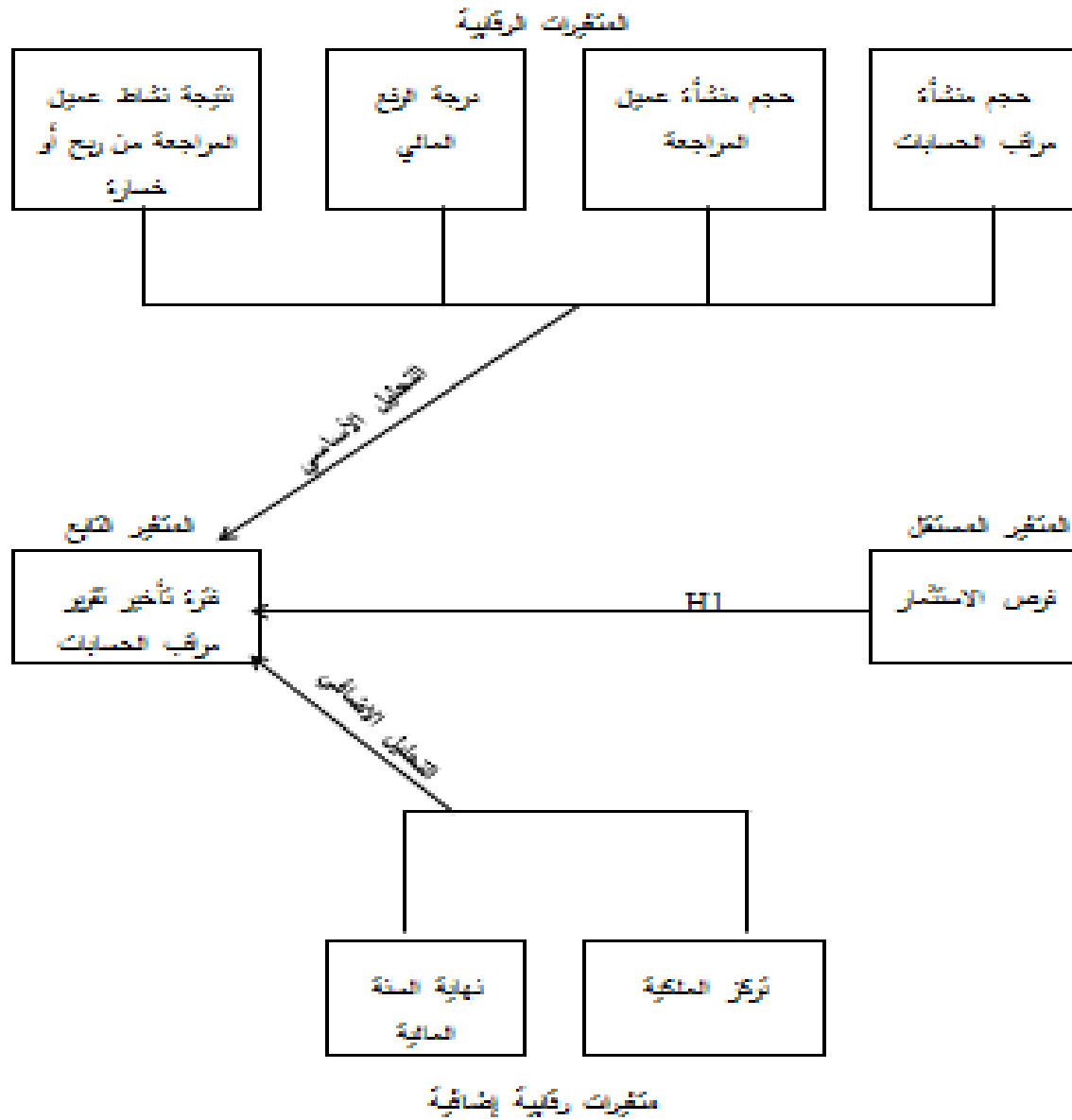
تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول (١/٢/٧) توصيف وقياس المتغيرات

المتغير	نوع المتغير	التوصيف	القياس	الأثر المتوقع
فرص الاستثمار	مستقل	تمثل قيمة الشركة من خلال ما تملك من أصول ثابتة، حيث تزداد هذه القيمة بزيادة فرص الاستثمار وتتخفض بانخفاض نسبة الأصول الثابتة لدى الشركة إلى إجمالي الأصول، إضافة لما تملك من خيارات لاستثمارات مستقبلية بصافي قيمة حالية موجبة (Myers, 1977)	بدلالة ثلاث نسب: - نسبة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية للأصول. - نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية - نسبة مجموع المباني والآلات والمعدات إلى إجمالي الأصول الثابتة قياساً على (Sarraf et al, 2016)	±
فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات	تابع	هي الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية حتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (Hassan, 2016; Pizzini et al, 2015)	بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (Hassan, 2016; Al Ghanem & Hegazy, 2011)	±
حجم منشأة مراقب الحسابات	رقابي	يقصد بها الإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية لدى هذه المنشأة والتي تساعد على زيادة جودة عملية المراجعة (الصيرفي، ٢٠١٧)	كمتغير ثنائي يأخذ القيمة (١) إذا كانت منشأة مراقب الحسابات في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big4) ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Apador & Noor, 2013; Afify, 2009)	±
حجم منشأة عميل المراجعة	رقابي	إحدى الخصائص التشغيلية المميزة للشركة (لعميل المراجعة)، ويعني حجم عملياتها، وإجمالي حجم أصولها ويحدد طاقة وقدرة الشركة من الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية على توليد إيرادات النشاط (Chebaane & Othman, 2014)	باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، قياساً على (Francis, 2009; Habib et al, 2011)	±

المتغير	نوع المتغير	التوصيف	القياس	الأثر المتوقع
درجة الرفع المالي	رقابي	يعبر عن مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل عملياتها وأنشطتها، كما أنه يشير إلى المخاطر التي قد تواجهها الشركة في حالة عجزها عن سداد إلتزاماتها (Dewi et al, 2018)	بنسبة إجمالي الديون (الإلتزامات) الى إجمالي الأصول، قياساً على (محمد، ٢٠١٦؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ Al Ajmi, 2008)	±
نتيجة الفترة لدى عميل المراجعة	رقابي	النتيجة النهائية لعميل المراجعة من ربح أو خسارة والتي من شأنها أن تؤثر على خطر أعماله ومن ثم جهد المراجعة وفترة تأخير التقرير (Habib & Bhuiyan, 2011)	كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة خسائر، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Pham et al, 2014)	±
نهاية السنة المالية	رقابي	الشركات التي تنتهي السنة المالية لها مع معظم الشركات الأخرى في ١٢/٣١، من المتوقع أن يتأخر فيها تقرير المراجعة ويرجع ذلك إلى وجود ضغط عمل على مراقب الحسابات (Asthana, 2014)	كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١. ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Pham et al, 2014; Sharm et al, 2017)	±
تركز الملكية	رقابي	يشير إلى نسبة الأسهم العادية والمملوكة لأكبر مساهم إلى إجمالي الأسهم المصدرة والمدفوعة (سلطان، ٢٠١٥)	من خلال الحصول على أعلى نسبة تركيز ملكية من ٥% فأكثر، قياساً على (خضر، ٢٠١٤)	±

ويظهر نموذج البحث، تبعاً لذلك كما يلي:



شكل (١/٢/٧) نموذج البحث

من إعداد الباحث

٥/٢/٧: أدوات التحليل الإحصائي:

تتضمن أدوات التحليل الإحصائي كلاً من الإحصاء الوصفي، علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، ونماذج الانحدار على النحو التالي:

١/٥/٢/٧: الإحصاء الوصفي:

توصل الباحث إلى تحديد خصائص وشكل التوزيع لمتغيرات عينة البحث باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية وذلك على النحو التالي:

جدول (٢/٢/٧)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستمرة

الإحصاء الوصفي					حجم العينة	المتغيرات
الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط الحسابي	الحد الأعلى	الحد الأدنى		
4.4982	0.7300	1.1480	81.837	0.1343	330	فرص الاستثمار (كمتوسط) INV.OPP1
1.6946	20.437	20.444	25.290	16.962	330	حجم الشركة FirmSize
0.2928	0.3920	0.4261	1.8139	0.0003	330	درجة الرفع المالي Lev
0.2327	0.3341	0.3619	0.9032	0.0357	330	درجة تركيز الملكية Conc
0.1706	1.8388	1.8317	2.3802	0.9542	330	فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (كمتوسط) ARL1

جدول (٣/٢/٧)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الثنائية

النسبة المئوية (%)	التكرار	حجم العينة	بيان	المتغيرات
27%	89	330	١	فرص الاستثمار (كمتغير ثنائي) INV.OPP2
73%	241		٠	
72.1%	238	330	كبير	حجم منشأة مراقب الحسابات AuditSize
27.9%	92		غير كبير	
20.6%	68	330	خسارة	نتيجة النشاط Loss
79.4%	262		ربح	
87.3%	288	330	١٢/٣١	نهاية السنة المالية YearEnd
12.7%	42		غير ذلك	
19.1%	63	330	١	فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (كمتغير ثنائي) ARL2
80.9%	267		٠	

ويتضح من الجدولين السابقين أن قيمة الانحراف المعياري أكبر من قيمة الوسط الحسابي، كما أن الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى (المدى) كبير جداً لبعض المتغيرات، مما يُشير إلى اختلاف خصائص الشركات محل الدراسة عن بعضها البعض وخلال الفترات الزمنية، الأمر الذي يتوقع معه وجود تأثير معنوي لمتغيرات الدراسة المستقلة والرقابية على المتغير التابع .

٢/٥/٢/٧ : علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

يظهر اختبار بيرسون للعلاقات بين متغيرات البحث كما في الجدول التالي:

جدول (٤/٢/٧)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

ARL2	ARL1	YearEnd	Conc	Loss	Lev	FirmSize	Audit Size	INV.O PP2	INV.O PP1	معامل الارتباط	المتغيرات
									1	الارتباط	INV.O PP1
										p-value	
								1	0.183	الارتباط	INV.O PP2
									0.001	p-value	
							1	-0.186	0.014	الارتباط	AuditSize
								0.001	0.798	p-value	
						1	0.635	-0.041	0.061	الارتباط	FirmSize
							0.000	0.461	0.268	p-value	
					1	-0.078	-0.073	0.281	0.009	الارتباط	Lev
						0.155	0.183	0.000	0.877	p-value	
				1	0.253	-0.128	-0.051	0.079	-0.016	الارتباط	Loss
					0.000	0.020	0.357	0.154	0.774	p-value	
			1	-0.061	0.325	0.133	0.041	0.243	-0.001	الارتباط	Conc
				0.267	0.000	0.016	0.460	0.000	0.987	p-value	
		1	-0.057	-0.120	-0.196	0.137	0.067	-0.034	0.015	الارتباط	YearEnd
			0.306	0.029	0.000	0.013	0.227	0.535	0.782	p-value	
	1	-0.157	-0.114	0.297	0.282	0.036	0.099	0.064	-0.037	الارتباط	ARL1
		0.004	0.038	0.000	0.000	0.519	0.072	0.245	0.499	p-value	
1	0.586	-0.115	0.034	0.305	0.250	0.085	0.096	0.070	-0.033	الارتباط	ARL2
	0.000	0.036	0.537	0.000	0.000	0.123	0.083	0.207	0.546	p-value	

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- أن قيم جميع معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة أقل من ٠.٧ وفقاً لمعامل ارتباط بيرسون، كما أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط لتلك المتغيرات المستقلة بين حجم منشأة مراقب الحسابات (AuditSize) وحجم الشركة (FirmSize) بلغت ٠.٦٣٥، وهذا سينتج عنه عدم ظهور مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة عند تطبيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد لاحقاً.
- هناك علاقة ارتباط منخفضة ذات دلالة إحصائية بين فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (كمتوسط) (ARL1) وكل من درجة الرفع المالي (Lev) ونتيجة النشاط (Loss) ودرجة تركيز الملكية (Conc) ونهاية السنة المالية (YearEnd) عند مستوى معنوية ٥%، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط ٠.٢٨٢، ٠.٢٩٧، -٠.١١٤، -٠.١٥٧ على التوالي، كما أن القيمة الاحتمالية لمعاملات الارتباط المرتبطة بتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري α ($p\text{-value} < 0.05$). بينما لم يتبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (كمتوسط) (ARL1) وكل من فرص الاستثمار (INV.OPP) وحجم منشأة مراقب الحسابات (AuditSize) وحجم الشركة (FirmSize) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعاملات الارتباط تزيد عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$).
- هناك علاقة ارتباط منخفضة ذات دلالة إحصائية بين فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (كمتغير ثنائي) (ARL2) وكل من درجة الرفع المالي (Lev) ونتيجة النشاط (Loss) ونهاية السنة المالية (YearEnd) عند مستوى معنوية ٥%، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط ٠.٢٥٠، ٠.٣٠٥، -٠.١١٥، على التوالي، كما أن القيمة الاحتمالية لمعاملات الارتباط تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري α ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$). بينما لم يتبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (كمتغير ثنائي) (ARL2) وكل من فرص الاستثمار (INV.OPP) وحجم منشأة مراقب الحسابات (AuditSize) وحجم الشركة (FirmSize) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعاملات الارتباط تزيد عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$).

وبذلك يكون لدينا مؤشر مبدئي على إمكانية ظهور تأثير لكل من درجة الرفع المالي ونتيجة النشاط ودرجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية على فترة تأخير تقرير مراقب

د. محمود أحمد أحمد علي

أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة

الحسابات. وللتأكيد على ذلك سيقوم الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي لمعرفة حقيقة هذا التأثير.

٣/٥/٢/٧: نماذج إحدار اختبار فرض الدراسة والتحليل الإضافي:

يمكن عرض نماذج الانحدار كما يلي:

النموذج الأول: لاختبار فرض الدراسة: تؤثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (في ظل التحليل الاساسي)

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 \text{ Inv. Opp.} + \beta_2 \text{ Audit Firm Size} + \beta_3 \text{ Firm Size} + \beta_4 \text{ Lev.} + \beta_5 \text{ Loss} + \varepsilon. \quad (1)$$

النموذج الثاني: وهو متعلق بالتحليل الإضافي حيث تم إدخال كل من متغيري تركيز الملكية ونهاية السنة المالية إلى النموذج الأول.

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 \text{ Inv. Opp.} + \beta_2 \text{ Audit Firm Size} + \beta_3 \text{ Firm Size} + \beta_4 \text{ Lev.} + \beta_5 \text{ Loss} + \beta_6 \text{ Conc.} + \beta_7 \text{ year end} + \varepsilon. \quad (2)$$

حيث:

ARL: Audit Report Lag

Inv. Opp: Investment

Opportunities

Audit Firm Size

Firm Size

Lev. Leverage

Loss

Conc. Concentration

Year end

فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات
فرص الإستثمار

حجم منشأة مراقب الحسابات

حجم منشأة عميل المراجعة

درجة الرفع المالي

نتيجة نشاط عميل المراجعة من ربح أو خسارة

درجة تركيز الملكية

تاريخ نهاية السنة المالية

٦/٢/٧: نتيجة اختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي:

لاختبار فرض البحث تم تحويله إلى صيغة فرض العدم كالتالي:

" لا تؤثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، ولاختبار فرض البحث احصائياً تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Model linear regression، طبقاً لنموذج الانحدار الأول:

$$ARL_{it} = \beta_0 + \beta_1 INV. OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} + \beta_4 Lev_{it} + \beta_5 Loss_{it} + u_{it} \quad (1)$$

وتظهر نتائج التحليل في الجدول رقم (٥/٢/٧) قيم معاملات الانحدار، ونتيجة اختبار t-test للتأكد من معنوية المتغيرات المستقلة للمكونة للنموذج بالإضافة إلى نتيجة اختبار الازدواج الخطي (Collinearity) باستخدام معامل تضخم التباين (VIF)، كما يوضح الجدول نتيجة كل من معامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)، بالإضافة إلى نتيجة اختبار F للتأكد من معنوية وأهمية نموذج الانحدار ككل، وذلك على النحو التالي:

جدول (٥/٢/٧) ملخص نموذج الانحدار الأول

الازدواج الخطي عامل تضخم التباين VIF	اختبار "ت" t-test		معاملات الانحدار	المتغيرات
	المعنوية p-value	قيمة اختبار T		
-	0.000	13.24	1.702	الثابت
1.005	0.462	-0.736	-0.001	INV.OPP
1.684	0.064	1.859	0.047	Audit Size
1.710	0.892	0.136	0.001	Firm Size
1.073	0.000	4.342	0.134	Lev
1.085	0.000	4.617	0.104	Loss
0.152				R^2 معامل التحديد
0.139				معامل التحديد المعدل
11.624				F اختبار
0.000				المعنوية p-value

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ١٥,٢%، وأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث $(p\text{-value} < \alpha = 0.05)$. مما يُشير إلى صلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة

- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من الرفع المالي، ونتيجة النشاط على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية $(p\text{-value} < \alpha = 0.05)$ ، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم منشأة مراقب الحسابات، وحجم الشركة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t تزيد عن قيمة مستوى المعنوية $(p\text{-value} > \alpha = 0.05)$.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t تزيد عن قيمة مستوى المعنوية $(p\text{-value} > \alpha = 0.05)$ ، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم والذي ينص علي " لا تؤثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ".

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Khosravipour, 2018; Pham et al, 2014) من وجود تأثير إيجابي لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. كما تختلف أيضاً مع دراسة (Sarraf et al (2016) والتي توصلت إلى وجود تأثير عكسي لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

ويرى الباحث أن عدم وجود تأثير معنوي لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية معناه ببساطة أن مراقبي الحسابات في تلك الشركات لا يطبقون نموذج خطر المراجعة في الحياة العملية لأن زيادة فرص الاستثمار لم تنعكس علي جهودهم و من ثم كفاءة عملية المراجعة.

٧/٢/٧: التحليل الإضافي

بعد الانتهاء من نتيجة اختبار صحة فرض البحث، يمكن للباحث تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة هل تتأثر فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي ونتيجة النشاط ودرجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية أم لا، وذلك في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة، طبقاً لنموذج الانحدار الثاني:

$$ARL_{it} = \beta_0 + \beta_1 INV. OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} + \beta_4 Lev_{it} + \beta_5 Loss_{it} + \beta_6 Conc_{it} + \beta_7 YearEnd_{it} + u_{it} \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (٦/٢/٧) قيم معاملات الانحدار، ونتيجة اختبار t -test للتأكد من معنوية المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج بالإضافة إلى نتيجة اختبار الأزواج الخطي (Collinearity) باستخدام معامل تضخم التباين (VIF)، كما يوضح نتيجة كل من معامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)، بالإضافة إلى نتيجة اختبار F للتأكد من معنوية وأهمية نموذج الانحدار ككل.

جدول (٦/٢/٧) ملخص نموذج الانحدار الثاني

المتغيرات	معاملات الانحدار	اختبار "ت" t-test		الازدواج الخطي
		قيمة اختبار t	المعنوية p-value	
الثابت	1.689	13.395	0.000	-
INV.OPP	-0.002	-0.809	0.419	1.005
Audit Size	0.041	1.675	0.095	1.688
Firm Size	0.006	0.927	0.355	1.769
Lev	0.170	5.213	0.000	1.263
Loss	0.089	4.015	0.000	1.111
Conc	-0.158	-3.971	0.000	1.177
Year End	-0.052	-1.975	0.049	1.062
R^2 معامل التحديد	0.200			
معامل التحديد المعدل	0.183			
F اختبار	11.506			
المعنوية p-value	0.000			

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ٢٠%، وأن نموذج الانحدار ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$). مما يُشير إلى استمرار صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$)، وتدعم تلك النتيجة عدم صحة فرض البحث.
- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي، ونتيجة النشاط على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$) وبالنسبة للرفع المالي تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (السيد، ٢٠١٨؛ Vuko & Cular, 2014)، حيث أن الشركات ذات المديونية الأعلى تستغرق وقتاً أطول في عملية المراجعة للتأكد من كافة الجوانب المتعلقة بالديون. أما فيما يتعلق بنتيجة النشاط، فتتفق النتيجة التي تم التوصل إليها مع دراسة كل من (محمد، ٢٠١٦؛ Apadore & Noor, 2013) ويرى الباحث أنه إذا كانت نتيجة النشاط خسارة تؤدي إلى طول فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات حيث يتم تجنب عرض أو نشر الأخبار السيئة وبالتالي تجنب تعرض أسهم الشركة وسمعتها للخطر.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم منشأة مراقب الحسابات وحجم الشركة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$). بالنسبة لحجم منشأة مراقب الحسابات، فإن النتيجة التي تم التوصل إليها تتفق مع دراسة كل من (مطوع، ٢٠١٩؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ صالح، ٢٠١٧؛ Vuko & Cular, 2014) والتي توصلت إلى تأثير إيجابي. كما أنها تختلف مع دراسة كل من (Pham et al, 2014; Walker & Hay, 2013) والتي توصلت إلى وجود تأثير سلبي على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

- فيما يتعلق بحجم منشأة عميل المراجعة فإن النتيجة التي تم التوصل إليها تتفق مع دراسة الصيرفي، ٢٠١٧ والتي توصلت أيضاً لعدم وجود تأثير لمتغير حجم منشأة عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات سواء للمكاتب الخاصة أو لمراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر. وتختلف النتيجة التي تم التوصل إليها مع دراسة كل من (Ezat & Elmasry, 2008; Yaacob et al, 2012) والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. وتختلف أيضاً مع دراسة كل من (Afify, 2009; Dao & Pham, 2014) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية.
 - يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة تركيز الملكية (Conc)، ونهاية السنة المالية (Year End) على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$).
 - فيما يتعلق بتركز الملكية، تتفق النتيجة التي تم التوصل إليها مع دراسة كل من (نمير، ٢٠١٧؛ Asthana, 2014) ومبرر ذلك أن تركيز الملكية يؤدي إلى وجود إجراءات صارمة في مراقبة تصرفات الإدارة مما يسهل من عمل مراقب الحسابات وبالتالي إتمام مبكر لعملية المراجعة وتقديم تقرير المراجعة في وقت قصير. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من (سليم، ٢٠١٩؛ Hassan, 2016; Lim et al, 2014).
 - فيما يتعلق بنهاية السنة المالية فإن النتيجة التي تم التوصل إليها تتفق مع دراسة كل من (Johnson et al, 2002; Johnstone, 2000) وتختلف مع دراسة كل من (Sharm et al, 2017; Austine et al, 2013) والتي توصلت إلى علاقة إيجابية، وأيضاً تختلف مع دراسة كل من (محمد، ٢٠١٦؛ Habib & Bhuiyan, 2011) والتي توصلت لعدم وجود تأثير لنهاية السنة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.
 - بمقارنة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الثاني بعد إضافة متغيرات رقابية أخرى، وهي درجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية، إلى نموذج الانحدار الأول لاختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي زاد معامل التحديد R2 من ١٥.٢% إلى ٢٠%.
- في ضوء ما سبق، يمكن الإجابة على السؤال البحثي هل تتأثر فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي ونتيجة النشاط ودرجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية في سياق العلاقة الرئيسية محل

الدراسة ؟ بنعم جزئياً حيث يوجد أثر لجميع المتغيرات دون وجود أثر معنوي لفرص الاستثمار وحجم منشأة مراقب الحسابات وحجم الشركة.
٨/٢/٧: تحليل الحساسية

يتم إجراء تحليل الحساسية من خلال إعادة اختبار نموذجي الانحدار الأول والثاني بعد استخدام مقاييس بديلة لقياس المتغير المستقل أو التابع أو كلاهما، حيث يتم تغيير طريقة قياس المتغير المستقل فقط، ثم تغيير طريقة قياس المتغير التابع فقط، وأخيراً تغيير طريقة قياس كل من المتغير المستقل والمتغير التابع. وفيما يلي التحليلات اللازمة لتنفيذ تحليل الحساسية.

١/٨/٢/٧: تغيير طريقة قياس المتغير المستقل

تم إعادة تشغيل النموذجين الأول والثاني بعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار) باستخدام مؤشر ثنائي وهو (١، صفر) بدلاً من استخدام متوسط القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية للأصول، القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، و مجموع المباني والآلات والمعدات إلى الأصول الثابتة وذلك على النحو التالي:

(أ) إعادة تشغيل نموذج الانحدار الأول بعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل

ولإعادة اختبار تأثير فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار المتعدد الأول بعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل لمعرفة تأثير فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، طبقاً لنموذج الانحدار الثالث:

$$\begin{aligned} ARL_{it} = & \beta_0 + \beta_1 INV. OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} \\ & + \beta_4 Lev_{it} + \beta_5 Loss_{it} \\ & + u_{it} \end{aligned} \quad (3)$$

ويظهر الجدول رقم (٧/٢/٧) نتائج اختبار التحليل الإحصائي للنموذج السابق.

جدول (٧/٢/٧) ملخص نموذج الانحدار الثالث

الازدواج الخطي معامل تضخم التباين VIF	اختبار "ت" t-test		معاملات الانحدار	المتغيرات
	المعنوية p- value	قيمة اختبار t		
-	0.000	13.246	1.708	الثابت
1.135	0.939	0.076	0.002	INV.OPP
1.757	0.064	1.856	0.048	Audit Size
1.727	0.938	0.078	0.001	Firm Size
1.155	0.000	4.150	0.133	Lev
1.085	0.000	4.619	0.104	Loss
0.151			معامل التحديد R ²	
0.138			معامل التحديد المعدل	
11.498			اختبار F	
0.000			المعنوية p-value	

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ١٥.١%، وأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$). مما يُشير إلى استمرار صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار T تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$).
- وبمقارنة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأول في ظل التحليل الأساسي ونموذج الانحدار الثالث في ظل تحليل الحساسية وبعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار) حدث انخفاض طفيف في معامل التحديد R² وقدره ٠.١% (من

١٥.٢% إلى ١٥.١%)، وأنه ما زال لا يوجد أثر لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، مما يشير الى عدم اختلاف أثر فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات باختلاف تغيير طريقة قياس المتغير المستقل(فرص الاستثمار).

- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي (Lev)، ونتيجة النشاط (Loss) على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$)، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة (Firm Size) وحجم منشأة مراقب الحسابات (Audit Size)، على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار T تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$).

(ب) إعادة تشغيل نموذج الانحدار الثاني بعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل

تم اعادة تشغيل نموذج الانحدار الثاني لمعرفة هل تتأثر فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي ونتيجة النشاط ودرجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية أم لا، وذلك في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة؟، وتم قياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار) باستخدام مؤشر ثنائي وهو الواحد والصفير، وفي ضوء ذلك تم اعادة تشغيل النموذج الثاني بعد تعديله بتغيير مقياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار)، وذلك طبقاً لنموذج الانحدار الرابع:

$$ARL_{it} = \beta_0 + \beta_1 INV. OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} + \beta_4 Lev_{it} + \beta_5 Loss_{it} + \beta_6 Conc_{it} + \beta_7 YearEnd_{it} + u_{it} \quad (4)$$

ويظهر الجدول رقم (٨/٢/٧) نتائج اختبار التحليل الإحصائي للنموذج السابق.

جدول (٨/٢/٧) ملخص نموذج الانحدار الرابع

الازدواج الخطي معامل تضخم التباين VIF	اختبار "ت" t-test		معاملات الانحدار	المتغيرات
	المعنوية p - value	قيمة اختبار t		
-	0.000	13.478	1.701	الثابت
1.170	0.423	0.802	0.017	INV.OPP
1.759	0.068	1.828	0.046	Audit Size
1.776	0.425	0.798	0.005	Firm Size
1.313	0.000	4.936	0.164	Lev
1.112	0.000	3.988	0.088	Loss
1.212	0.000	-4.036	-0.162	Conc
1.063	0.046	-1.999	-0.053	Year End
0.200				R^2 معامل التحديد
0.183				معامل التحديد المعدل
11.504				F اختبار
0.000				المعنوية p -value

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ٢٠%، وأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$). مما يُشير إلى استمرار معنوية النموذج وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار T تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$)، وتدعم تلك النتيجة عدم صحة فرض البحث.

- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي (Lev)، ونتيجة النشاط (Loss) على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$)، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة (Firm Size) وحجم منشأة مراقب الحسابات (Audit Size) على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار T تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$).
- يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة تركيز الملكية (Conc)، ونهاية السنة المالية (Year End) على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار T لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$).
- وبمقارنة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الثاني في ظل التحليل الإضافي ونموذج الانحدار الرابع وبعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار)، لم يحدث أي تغيير في المقدرة التفسيرية لنماذج الانحدار حيث كان معامل التحديد $R^2 = 0.20$ ، وأنه ما زال لا يوجد أثر لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

٢/٨/٢/٧: تغيير طريقة قياس المتغير التابع

تم إعادة تشغيل النموذجين الأول والثاني بعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) باستخدام مؤشر ثنائي وهو الواحد والصفير (بدلاً من الفترة ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات كما كان في التحليل الأساسي)، وحيث أن المتغير التابع أصبح متغير ثنائي، يأخذ القيمة (١) أو (٠)، فسوف يتم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي *Binary Logistic Regression* لقياس وتفسير العلاقة بين المتغيرات، علماً بأن نموذج الانحدار اللوجستي لا يفترض أن تكون متغيرات النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما لا يشترط وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

(أ) إعادة تشغيل نموذج الانحدار الأول بعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع

لإعادة اختبار تأثير فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار المتعدد الأول بعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع لمعرفة تأثير فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، طبقاً لنموذج الانحدار الخامس:

$$\begin{aligned} ARL_{it} = & \beta_0 + \beta_1 INV. OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} + \beta_4 Lev_{it} \\ & + \beta_5 Loss_{it} \\ & + u_{it} \end{aligned} \quad (5)$$

ويوضح الجدول (٩/٢/٧) قيم معاملات نموذج الانحدار اللوجستي، ونتيجة اختبار *Wald-test* للتأكد من معنوية المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، كما يوضح نتيجة كلاً من معامل التحديد (R^2)، بالإضافة إلى نتيجة اختبار χ^2 test للتأكد من معنوية نموذج الانحدار اللوجستي ككل.

جدول (٩/٢/٧) ملخص نموذج الانحدار الخامس

اختبار Wald-test		معاملات الانحدار	المتغيرات
المعنوية p -value	قيمة اختبار Wald		
0.007	7.211	-6.000	الثابت
0.131	2.276	-0.440	INV.OPP
0.427	0.630	0.380	Audit Size
0.149	2.083	0.165	Firm Size
0.000	12.258	0.018	Lev
0.000	20.866	1.527	Loss
0.134		معامل التحديد Cox & Snell R^2	
0.216		معامل التحديد Nagelkerke R^2	
47.654		اختبار χ^2	
0.000		المعنوية p -value	

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ١٣.٤% وفقاً لـ Cox & Snell، و ٢١.٦% وفقاً لـ Nagelkerke، وأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p < 0.05$). مما يُشير إلى استمرار صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p < 0.05$). مما يشير إلى عدم اختلاف أثر فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات باختلاف طريقة قياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات).
- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي (Lev)، ونتيجة النشاط (Loss) على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p < 0.05$).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم منشأة مراقب الحسابات، وحجم الشركة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p > 0.05$).
- وبمقارنة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأول في ظل التحليل الأساسي ونموذج الانحدار الخامس في ظل تحليل الحساسية وبعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) حدث انخفاض في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ١,٨% (من ١٥.٢% إلى ١٣.٤%) وفقاً لـ Cox & Snell، وحدث زيادة في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ٦.٤% (من ١٥.٢% إلى ٢١.٦%) وفقاً لـ Nagelkerke.

(ب) إعادة تشغيل نموذج الانحدار الثاني بعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع

لإعادة تشغيل نموذج الانحدار الثاني لمعرفة هل تتأثر فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي ونتيجة النشاط ودرجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية أم لا، وذلك في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة؟، يتم قياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) باستخدام مؤشر ثنائي وهو الواحد والصفير، وفي ضوء ذلك يتم إعادة تشغيل النموذج الثاني، وذلك طبقاً لنموذج الانحدار السادس:

$$ARL_{it} = \beta_0 + \beta_1 INV.OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} + \beta_4 Lev_{it} + \beta_5 Loss_{it} + \beta_6 Conc_{it} + \beta_7 YearEnd_{it} + u_{it} \quad (6)$$

ويظهر الجدول رقم (١٠/٢/٧) نتائج اختبار التحليل الإحصائي للنموذج السابق.

جدول (١٠/٢/٧)

ملخص نموذج الانحدار السادس

اختبار		معاملات الانحدار	المتغيرات
Wald-test			
المعنوية p-value	قيمة اختبار Wald		
0.009	6.876	-5.901	الثابت
0.150	2.071	-0.435	INV.OPP
0.449	0.574	0.367	AuditSize
0.112	2.521	0.186	FirmSize
0.002	9.608	0.017	Lev
0.000	19.546	1.503	Loss
0.831	0.046	0.002	Conc
0.251	1.320	-0.502	YearEnd
0.138		معامل التحديد Cox & Snell R ²	
0.221		معامل التحديد Nagelkerke R ²	
48.95		اختبار χ^2	
0.000		المعنوية p-value	

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ١٣.٨% وفقاً لـ Cox & Snell، و ٢٢.١% وفقاً لـ Nagelkerke، وأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية (p-value < $\alpha = 0.05$). مما يُشير إلى استمرار صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية (p-value < $\alpha = 0.05$).
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي، ونتيجة النشاط على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية (p-value < $\alpha = 0.05$).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم منشأة مراقب الحسابات، حجم الشركة، درجة تركيز الملكية، ونهاية السنة المالية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) بمستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية (p-value > $\alpha = 0.05$).
- وبمقارنة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الثاني في ظل التحليل الإضافي ونموذج الانحدار السادس في ظل تحليل الحساسية وبعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) حدث انخفاض في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ٦.٢% (من ٢٠% إلى ١٣.٨%) وفقاً لـ Cox & Snell، وحدث زيادة في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ١.٦% (من ٢٠% إلى ٢١.٦%) وفقاً لـ Nagelkerke.

٣/٨/٢/٧: تغيير طريقة قياس المتغيرين المستقل والتابع

تم إعادة تشغيل النموذجين الأول والثاني بعد تغيير طريقة قياس متغيري البحث المستقل والتابع، حيث يتم قياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار) باستخدام مؤشر ثنائي وهو الواحد والصفير (بدلاً من استخدام متوسط القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية للأصول، القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، المباني والآلات والمعدات إلى الأصول الثابتة كما كان في التحليل الأساسي)، ويتم قياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) باستخدام مؤشر ثنائي وهو الواحد والصفير (بدلاً من

الفترة ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات كما كان في التحليل الأساسي)، وحيث أن المتغير التابع أصبح متغير ثنائي، يأخذ القيمة (1) أو (0)، فسوف يتم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي *Binary Logistic Regression* لقياس وتفسير العلاقة بين المتغيرات.

(أ) إعادة تشغيل نموذج الانحدار الأول بعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل والتابع لإعادة اختبار تأثير فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار الأول بعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل والمتغير التابع لمعرفة تأثير فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، طبقاً لنموذج الانحدار السابع:

$$ARL_{it} = \beta_0 + \beta_1 INV. OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} + \beta_4 Lev_{it} + \beta_5 Loss_{it} + u_{it} \quad (7)$$

ويظهر الجدول رقم (١١/٢/٧) نتائج اختبار التحليل الإحصائي للنموذج السابق.

جدول (١١/٢/٧) ملخص نموذج الانحدار السابع

اختبار Wald-test		معاملات الانحدار	المتغيرات
المعنوية p-value	قيمة اختبار Wald		
0.004	8.394	-6.288	الثابت
0.714	0.134	0.132	INV.OPP
0.226	1.464	0.587	AuditSize
0.165	1.925	0.154	FirmSize
0.002	9.617	0.016	Lev
0.000	20.591	1.509	Loss
0.127		معامل التحديد Cox & Snell R ²	
0.204		معامل التحديد Nagelkerke R ²	
44.824		اختبار χ^2	
0.000		المعنوية p-value	

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ١٢.٧% وفقاً لـ Cox & Snell، و ٢٠.٤% وفقاً لـ Nagelkerke، وأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية (p-value < $\alpha = 0.05$). مما يُشير إلى استمرار صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية (p-value > $\alpha = 0.05$). مما يشير الى عدم اختلاف أثر فرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات باختلاف طريقة قياس كل من المتغير المستقل (فرص الاستثمار) المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات).
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي، ونتيجة النشاط على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية (p-value < $\alpha = 0.05$).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم منشأة مراقب الحسابات، حجم الشركة، درجة تركيز الملكية، ونهاية السنة المالية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية (p-value > $\alpha = 0.05$).
- وبمقارنة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأول في ظل التحليل الأساسي ونموذج الانحدار السابع في ظل تحليل الحساسية وبعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار) والمتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) حدث انخفاض في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ٢.٥% (من ١٥.٢% إلى ١٢.٧%) وفقاً لـ Cox & Snell، وحدث زيادة في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ٥.٢% (من ١٥.٢% إلى ٢٠.٤%) وفقاً لـ Nagelkerke.

(ب) إعادة تشغيل نموذج الانحدار الثاني بعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل و المتغير التابع

لإعادة تشغيل نموذج الانحدار الثاني لمعرفة هل تتأثر فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي ونتيجة النشاط ودرجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية أم لا، وذلك في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة؟، يتم قياس المتغير المستقل (الفرص الاستثمارية) باستخدام مؤشر ثنائي وهو الواحد والصفر وقياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) باستخدام مؤشر ثنائي وهو الواحد والصفر، وفي ضوء ذلك يتم إعادة تشغيل النموذج الثاني، وذلك طبقاً لنموذج الانحدار الثامن:

$$ARL_{it} = \beta_0 + \beta_1 INV.OPP_{it} + \beta_2 AuditSize_{it} + \beta_3 FirmSize_{it} + \beta_4 Lev_{it} + \beta_5 Loss_{it} + \beta_6 Conc_{it} + \beta_7 YearEnd_{it} + u_{it} \quad (8)$$

ويظهر الجدول رقم (١٢/٢/٧) نتائج اختبار التحليل الإحصائي للنموذج السابق.

جدول (١٢/٢/٧) ملخص نموذج الانحدار الثامن

اختبار Wald-test		معاملات الانحدار	المتغيرات
المعنوية p-value	قيمة اختبار Wald		
0.004	0.309	-6.234	الثابت
0.578	1.437	0.209	INV.OPP
0.231	2.523	0.586	Audit Size
0.112	8.416	0.182	Firm Size
0.004	18.885	0.016	Lev
0.000	0.537	1.461	Loss
0.464	1.358	-0.006	Conc
0.244	8.073	-0.505	Year End
0.132		معامل التحديد Cox & Snell R ²	
0.211		معامل التحديد Nagelkerke R ²	
46.558		اختبار χ^2	
0.000		المعنوية p-value	

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ١٣.٢% وفقاً لـ Cox & Snell، و ٢١.١% وفقاً لـ Nagelkerke، وأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية (p-value < $\alpha = 0.05$). مما يُشير إلى استمرار صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة .
- لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لفرص الاستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$).
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي، ونتيجة النشاط على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم منشأة مراقب الحسابات، حجم الشركة، درجة تركيز الملكية، ونهاية السنة المالية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ARL) عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$).
- وبمقارنة المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الثاني في ظل التحليل الإضافي ونموذج الانحدار السادس في ظل تحليل الحساسية وبعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل (فرص الاستثمار) والمتغير التابع (فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات) حدث انخفاض في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ٦.٨% (من ٢٠% إلى ١٣.٢%) وفقاً لـ Cox & Snell، وحدث زيادة في قيمة معامل التحديد R2 وقدره ١.١% (من ٢٠% إلى ٢١.١%) وفقاً لـ Nagelkerke.

د. محمود أحمد أحمد علي

أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة

٣/٧: نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

١/٣/٧: نتائج البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر فرص الاستثمار بالشركات على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث كما يلي:

بالنسبة لمفهوم فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، فهي الفترة من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة. ومتوسط هذه الفترة بلغ ٨٣ يوم من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على ٥٥ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال المدة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨.

وبالنسبة لمحددات فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، هناك شبه إتفاق بين الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت هذه المحددات، بأنها ترتبط بمراقب الحسابات، مثل حجم منشأته، التخصص الصناعي، أدائه للخدمات الاستشارية، نوع الرأي بتقريره، سمعه مراقب الحسابات. وأما أنها مرتبطة بمنشأة عميل المراجعة، مثل حجم المنشأة، درجة الرفع المالي، تركيز الملكية، تاريخ إنتهاء السنة المالية، مدى تحقيق ربح أو خسارة، فرص الاستثمار المتاحة لدى عميل المراجعة.

وبشأن فرص الاستثمار، فهي عبارة عن تكوين نفقات رأسمالية للشركة لتمكينها من القيام بأنشطتها ومشاريعها المتعددة، كتوسيع الطاقة الإنتاجية، أو إضافة خطوط إنتاج، أو شراء آلات جديدة. كما أنها تمثل قيمة الشركة من خلال ما تملك من أصول ثابتة ويتم قياسها بواسطة ثلاث نسب وهي، نسبة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية للأصول، نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة مجموع المباني والآلات والمعدات إلى إجمالي الأصول الثابتة.

وبالنسبة لشكل واتجاه العلاقة بين فرص الاستثمار وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، فإن نتائج الدراسة التطبيقية لكل من التحليل الأساسي، التحليل الإضافي، تحليل الحساسية كانت كما يلي:

- **خلص التحليل الأساسي إلى:** أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الإستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.
- **وخلص التحليل الإضافي إلى** عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص الإستثمار على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، في حين يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة الرفع المالي ونتيجة النشاط على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. ولا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم منشأة مراقب الحسابات وحجم منشأة عميل المراجعة. ويوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من درجة تركيز الملكية ونهاية السنة المالية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.
- **وخلص تحليل الحساسية إلى** أنه لا يوجد أي تغيير في النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي أو التحليل الإضافي وذلك على الرغم من تغيير طريقة قياس المتغير المستقل والمتغير التابع. الأمر الذي يؤكد على متانة Solidity النتائج.

٢/٣/٧: توصيات البحث:

- في ضوء أهداف ومشكلة ومنهجية وحدود البحث وما إنتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بما يلي:
- ضرورة إهتمام الشركات المقيدة بالبورصة بوقتيّة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بما فيها تقرير المراجعة الخارجية، نظراً لأهمية عامل الوقت، من حيث تأثيره على قرارات أصحاب المصالح، خاصة المساهمين، لأنّ الوقيّة تتعكس إيجاباً على الملاءمة.
 - يجب على هيئة الرقابة المالية المبادرة باتخاذ اللازم نحو تعديل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأئحته لتخفيض فترة الإفصاح عن التقارير المالية من ٩٠ يوم إلى ٦٠ يوم من تاريخ نهاية السنة المالية، لتتوافق مع متطلبات المنظمات المهنية الدولية مما ينعكس إيجاباً على ملاءمة المعلومات لقرارات المتعاملين بسوق الأوراق المالية.
 - حان وقت تفعيل دور وحدة الرقابة على جودة الأداء المهني بالإشراف والرقابة على وتقييم مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر، وتحديد مدة إلزام هذه المكاتب

- بسياسات وإجراءات تنفيذ عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني والمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- ضرورة قيام البورصة المصرية بعمل دورات تدريبية لتوعية الشركات بأهمية توقيت الإفصاح، وتوجيه الشركات بهدف زيادة منفعة المعلومات ولعل وجود إرشادات لمعايير المراجعة المصرية توجه مراقب الحسابات نحو إتمام إجراءات المراجعة في وقت مناسب حتى تستطيع الشركات إصدار تقاريرها في وقت مناسب بحيث يكون لها مردود إيجابي على المستخدمين.
 - ينبغي ان تتخذ الهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية اللازم نحو تشديد العقوبات تجاه الشركات التي لم تلتزم بالمدة المحددة لنشر القوائم المالية.

٣/٣/٧: مجالات البحث المقترحة:

يعتقد الباحث بجدوى وأهمية وإتجاه البحوث المستقبلية في المراجعة نحو الموضوعات التالية:

- أثر تأخير تقرير مراقب الحسابات على إدراك أصحاب المصالح لمدى قدرة الشركة على خلق القيمة - دراسة تجريبية.
- أثر وجود الغش في القوائم المالية على تأخير تقرير المراجعة الخارجية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر تأخير تقرير مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.
- أثر تقديم مراقب الحسابات للخدمات الاستشارية على فترة تأخير تقرير المراجعة وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.
- تأخير تقرير المراجعة الخارجية السنوية والمستمرة: المحددات والمردود علي أصحاب المصالح - دراسة تجريبية مقارنة.
- أثر تأخير تقرير الفحص المحدود ربع السنوى على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو شعبان، وليد زهير. ٢٠١٧. مدى تأثير السيولة والفرص الاستثمارية على الهيكل المالي - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة.
- الأبياري، هشام فاروق مصطفى. ٢٠١٧. نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة عميل المراجعة - منظور تحليلي ودراسة تطبيقية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد ٢، ص ٢ - ٤٤.
- السيد، محمد صابر حمودة. ٢٠١٨. أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع - دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ٢٤٧ - ٣٠٩.
- الصيرفي، أسماء أحمد. ٢٠١٧. نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص ١٠١ - ١٢٨.
- العارضي، جليل كاظم مدلول. ٢٠٠٤. الفرص الاستثمارية كخيارات مالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، ص ١٧٦ - ١٩٧.
- العاصي، محمود غانم أحمد. ٢٠١٥. دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٩. قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية - وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.
- الوكيل، حسام السعيد. ٢٠٢٠. أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية - دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص ٣٢٨ - ٣٨٧.
- بورصة عمان. ٢٠١٦. تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان. بورصة عمان، <http://www.ase.com/go/ar/mode/810>

د. محمود أحمد أحمد علي

أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة

- خضر، هنا عبد الحميد. ٢٠١٤. أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية - دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- زاهر، أحمد محمد. ٢٠١٢. محددات إبقاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية - دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الزقازيق.
- سعدة، أكرم أحمد محمد إبراهيم. ٢٠١٤. العوامل المؤثرة في فترة المراجعة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنصورة.
- سلطان، ميادة محمود. ٢٠١٥. العوامل الأكثر تأثيراً في تحديد حجم منشأة مراقب حسابات الشركات العائلية في مصر - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- سليم، أيمن عطوة عزازي. ٢٠١٩. مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية. دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ١، ص ٢٩١ - ٣٣٣.
- سويدان، ميشيل سعيد، ٢٠١٥. أثر الفرص الاستثمارية على هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٥، العدد ١، ص ٢٦٣ - ٢٨٤.
- صالح، أبو الحمد مصطفى. ٢٠١٧. محددات تأخير الإفصاح عن التقارير المالية السنوية وأثره على منفعتها في إتخاذ القرارات في البيئة المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة سوهاج، المجلد ٣١، العدد ٤، ص ٣ - ٣٩.
- مجاهد، محمد عبد الله. ٢٠٠٢. تقييم مخاطر بيئة عملية المراجعة المرتبطة بقرار قبول العميل وأثرها على هذا القرار بالتطبيق على بيئة الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، مجلد ٢٦، عدد ٢، ص ٣٤٩ - ٣٩٠.
- محمد، سامي حسن علي. ٢٠١٦. إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة - دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ١، ص ٣٠٣ - ٣٥٢.
- محمود، عبد الحميد العيسوي؛ الطحان، إبراهيم محمد. ٢٠٢٠. أثر التأخر غير الطبيعي لإصدار تقرير المراجع الخارجي على خطر إنهيار سعر السهم. مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص ١٩٠ - ٢٥٩.

د. محمود أحمد أحمد علي

أثر فرص الإستثمار لدى عميل المراجعة

- مطاوع، أحمد كمال. ٢٠١٩. أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات - دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٢، ص ١٤٣ - ١٩٠.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. ٢٠١٤. أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية - دليل من البيئة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة - جامعة طنطا، مجلد ١، عدد ١.
- منصور، محمد السيد. ٢٠١٨. أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة. دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٢، ص ٩٨٤ - ١٠٣٩.
- نمير، أمينة رمضان محمد. ٢٠١٧. تأثير إدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على علاقة مستوى هذا الخطر بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٣٣٨ - ٣٩٢.
- هيئة السوق المالية السعودية. ٢٠١٦. تعديل فترة إعلان القوائم المالية الأولية والسنوية. المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاستثمار. ٢٠١٩. معايير المحاسبة المصرية، قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ متاحة على <http://www.cma.gov.eg>.
- يوسف، أبو بكر محمد. ٢٠١٥. فترة إبطاء المراجعة والدور التائيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية - دراسة إمبريقية. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد ٣٧، العدد ٢، ص ١٢٩ - ١٧٨.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdeljawad, I., Oweidat, G. A., & Saleh, N. M. 2020. Audit committee versus other governance mechanisms and the effect of investment opportunities: evidence from Palestine. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 20(3), 527-544.
- Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W., & Habiburrochman, H. 2019. The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1), 129-144.
- Abernathy, J.L., Barnes, M., Stefaniak, C. and Weisbarth, A. 2017. "An international perspective on audit report lag: a synthesis of the literature and opportunities for future research", *International Journal of Auditing*, 21(1): 100-127.

- Abidin, S., & Ahmad-Zaluki, N. A. 2012. Auditor industry specialism and reporting timeliness. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 65, 873-878.
- Afify, H.A.E. 2009. "Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence of Egypt .**Journal of Applied Accounting Research**, 10(1),56-85
- Ahmed, Maslina, Mohamed, Hamidah & Nelson, Sherliza, P. 2016. "The Association Between Industry Specialist Auditor and Financial Reporting Timeliness- Post MFRS Period", **Social and Behavioral Sciences**, 219,55-62.
- Ahmed, A., & Madobi, S. M. 2019. Organizational Complexity and Financial Reporting Quality of Listed Manufacturing Firms in Nigeria: Does Industry Specialized Auditor Matter?. **In Th 5 Annual International Academic Conference Proceedings**, 467.
- Al Ajmi, J. 2008. "Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market" **Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting**, 24, 217-226
- Al-Gamrh, B., Ismail, K. N. I. K., Ahsan, T., & Alquhaif, A. 2020. Investment opportunities, corporate governance quality, and firm performance in the UAE. **Journal of Accounting in Emerging Economies** ,10(2),261 -276
- Al-Ghanem, W. & Hegazy, M. 2011. "An Empirical Analysis of Audit Delays and Timeliness of Corporate Financial Reporting in Kuwait", **Eurasian Business Review** ,1, 73-90.
- Aljaaidi, K. S., Bagulaidah, G. S., Ismail, N. A., & Fadzil, F. H. 2015. An Empirical Investigation of Determinants Associated with Audit Report Lag in Jordan. **Jordan Journal of Business Administration**, 11(4),1-19
- AlKhatib, K. & Marji, Q., .2012. "Audit Reports Timeliness: Em-pirical Evidence from Jordan", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**,62:1342-1349
- Amirul, S. M., & Salleh, M. F. 2014. Convergence to IFRs and audit report lag in Malaysia. **Research Journal of Finance and Accounting**, 5(23),1-10
- Apadore, K. & Noor, M. 2013. "Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", **International Journal of Business and Management**,8(15),151-163.
- Asthana, S. 2014. Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA. **Journal of Financial Reporting and Accounting**,12(1),21-44.
- Aubert, F. 2009. "Determinants of Corporate Financial Reporting Lag: The French Empirical Evidence", **Journal of Accounting and Taxation**, 1(3),53-60
- Austine, O. E., Chijioke, O. M., & Henry, S. A. 2013. Audit firm rotation and audit report lag in Nigeria. **Journal of Business and Management**, 12(4), 13-19

- Ayemere, I. L., & Elijah, A.2015. Corporate attributes and audit delay in emerging markets: empirical evidence from Nigeria. **International Journal of Business and Social Research**, 5(3), 1-10
- Bhuiyan, M. B. U., & D'Costa, M. 2020. Audit committee ownership and audit report lag: evidence from Australia. **International Journal of Accounting & Information Management**,28(1),96-125
- Blankley, A. I., Hurtt, D. N., & MacGregor, J. E. 2014. The relationship between audit report lags and future restatements. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 33(2), 27-57
- Carcello, J. V., & Nagy, A. L. 2004. Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. **Managerial Auditing Journal**, 19(5), 651-668.
- Chan, K. H., Luo, V. W. and P.L.L Mo. 2016. "Determinants and implications of long audit reporting lags: Evidence from China", **Accounting Business Research**, 46(2), 145-166.
- Chebaane, S., & Othman, H. B. 2014. The impact of IFRS adoption on value relevance of earnings and book value of equity: the case of emerging markets in African and Asian regions. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 145, 70-80
- Dao, M. and Pham, T. 2014. "Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag", **Managerial Auditing Journal**, 29, (6), 490-512
- Dewi, A. S., Anwa, S., Zusmawati, Z., Alfian, A., & Septiano, R. 2018. An Analysis of Effect of Free Cash Flow And Profitability on Leverage Companies With Investment Opportunity Set As Variable Moderating on Trade, Services & Investment Sectors Listed on BEI. **Prosiding CELSciTech**, 3, 48-60
- Dellaportas, S., Leung, P., Cooper, B. J., Ika, S. R., & Ghazali, N. A. M. 2012. Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence. **Managerial Auditing Journal**,27(4),403-424.
- Ezat, A. and El Masry, A.2008. "The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies ",**Managerial Auditing Journal**, 34 (12),848-867
- Fan, J. P., and Wong, T. J. 2002. Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia. **Journal of accounting and economics**, 33(3), 401-425
- Fayyum, N. H., & Rustiana, S. H.2019. The Effect of Audit Tenure, Company Age, and Company Size on Audit Report Lag with Manufacturing Industrial Specialization Auditors As ModerationVariables (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange). **KnE Social Sciences**, 888-905

- Francis, A.2009."determinates Of Corporate Financial reporting lag: The French Empirical Evidence, **Accounting and Taxation**,1 (3),53-60
- Habib, A. & Bhuiyans, M. 2011. "Audit Firm Industry Specialization and The Audit Report Lag", **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, 20(1), 32-44
- Habib, A. and Huang, H. 2019. "Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China", **International Journal of Managerial Finance**, 15(4), 611-635
- Hassan, Y.M. 2016. Determinants of audit report lag: Evidence from Palestine. **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 6(1), 13-32.
- Imam, S., Ahmed, Z. U., & Khan, S. H. 2001. Association of audit delay and audit firms' international links: Evidence from Bangladesh. **Managerial Auditing Journal**,16(3),129-133.
- International Accounting Standard Board (IASB). 2010. **Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1,"The Objective of General Purpose Financial Reporting", and Chapter 3,"Qualitative Characteristics of Useful Financial Information"**: Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. FASB. Norwalk, CT.
- International Auditing And Assurance Standard Board (IAASB). 2020. Available at: www.ifac.org.
- Ishak, I., Sidek, A. S. M., and Rashid, A. A. 2010. The effect of company ownership on the timeliness of financial reporting: empirical evidence from Malaysia. **UNITAR E-Journal**, 6(2) ,20-35.
- Iyoha, F.,. 2012. "Company Attributes and the Timeliness of Fi-nancial Reporting in Nigeria", **Business Intelligence Journal**, 5(1),41-49.
- Johnson, L.E., Davies, S.P. and Freeman, R.S. 2002. "The effect of seasonal variation in auditor workload on local government audit delay" **Journal of Accounting and public policy**, 21(4-5),395 -422.
- Johnstone, K. M. 2000. Client-acceptance decisions: Simultaneous effects of client business risk, audit risk, auditor business risk, and risk adaptation. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 19(1), 1-25.
- Juwita, Ratna, T, Sutrisno & Hariadi, Bambang. 2020. "Influence of Audit Committee and Internal Audit on Audit Report Lag: Size of Public Accounting Firm as a Moderating Variable", **International Journal of Research in Business & Social Science**",9(1),137-142.
- Kaaroud, M. A., Ariffin, N. M., & Ahmad, M. 2020. The extent of audit report lag and governance mechanisms. **Journal of Islamic Accounting and Business Research**,11(1),70-89.
- Kallapur, S., & Trombley, M. A. 2001. The investment opportunity set: determinants, consequences and measurement. **Managerial finance**,27(3),3-15.

- Khamis, R., Hamdan, A., and Elali, W. 2015. The Relationship between Ownership Structure Dimensions and Corporate Performance: Evidence from Bahrain. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 9(4), 38-56.
- Khalil, S. K., Cohen, J. R., & Schwartz, K. B. 2011. Client engagement risks and the auditor search period. **Accounting Horizons**, 25(4), 685-702.
- Khosravipour, N., Jafari, M., & Rezaei, M. 2018. Investment opportunities and lack time report of the auditor. **JOURNAL OF MANAGEMENT AND ACCOUNTING STUDIES**, 6(1) , 1-7.
- Kawshalya, P., & Srinath, N. 2019. The impact of company characteristics and IFRS adoption on audit report delay: evidence from a developing country. **In Proceedings of the 3rd International Conference on Business and Information Management** pp. 87-91.
- Lambert T.A. ,Brazel J.F., Jones ,K .2008. Unintended Consequences of Accelerated Filings: Do Mandatory Reductions in Audit Delay Lead to Reductions in Earnings Quality? **available at: [http:// papers.ssrn.com](http://papers.ssrn.com)**
- Lim, M., How, J. and Verhoeven, P. 2014. 'Corporate ownership, corporate governance reform and timeliness of earnings: Malaysian evidence', **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, 10(1),32-45.
- Lirungan, D., & Harindahyani, S. 2019. The Effect of Corporate Governance on Audit Report Timeliness in Indonesia. **Jurnal Akuntansi Bisnis**, 16(1),80-94.
- Liu, C. L., & Lai, S. M. 2012. Organizational complexity and auditor quality. **Corporate Governance: An International Review**, 20(4), 352-368
- Luypaert, M., Van Caneghem, T., & Van Uytbergen, S. 2016. Financial statement filing lags: An empirical analysis among small firms. **International Small Business Journal**, 34(4),506-531.
- Mam, S. Ahmed, Z.U. and Khan, S.H .2001. "Association of audit delay and audit firms" international links :Evidence from Bangladesh", **Managerial Auditing Journal**, 16(3),129-133.
- Meckfessel, M. D., & Sellers, D. 2017. The impact of Big 4 consulting on audit reporting lag and restatments. **Managerial Auditing Journal**,32(1),19-49.
- Mouna, A. & Anis, J. 2013."Financial Reporting Delay And Corporate Governance: Evidence From Tunisia", **International Journal Of Information, Business and Management**, 5(4), 32-46.
- Munsif, V., Raghunandan, K., & Rama, D. V.2012. Internal control reporting and audit report lags: Further evidence. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 31(3), 203-218
- Myers, S. C. 1977. Determinants of corporate borrowing. **Journal of financial economics**, 5(2), 147-175.

- Nelson, S. & Shukeri, S., 2011. "Corporate Governance and Audit Report Timeliness: Evidence from Malaysia", **Accounting in Asia - Research in Accounting in Emerging Economies**,11,109-127.
- Pham, T., Dao, M., & Brown, V. L. 2014 .Investment opportunities and audit report lags: Initial evidence. **Accounting and Finance Research**, 3(4), 45-57.
- Pizzini, M. Lin. S. and M. Vargus. 2010. "The Impact of internal audit function Quality and Contribution on Audit Delays". **Auditing: A Journal of Practice & Theory** ,34(1),25-58.
- Sahnoun, M. H., & Zarai, M. A. 2009 .Auditor-Auditee negotiation outcome: Effects of auditee business risk, audit risk, and auditor business risk in Tunisian context. Corporate Governance: **An International Review**, 17(5), 559-572.
- Sarraf, F., Farajzadeh Dehkordi, H., & Aghabalaeei Bakhtiar, H. 2016. Investment Opportunity in Companies and Audit Report Lags: Evidence from Iran. **European Online Journal of Natural and Social Sciences: Proceedings**, 4(1),1515-1526.
- Securities and Exchange Commission (SEC). 2002. **Acceleration of Periodic Report Filing Dates and Disclosure Concerning Website Access to Reports**. Release No. 33-8128. SEC, Washington
- Sharma, D. S., Tanyi, P. N., & Litt, B. A. 2017. Costs of mandatory periodic audit partner rotation: Evidence from audit fees and audit timeliness. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 36(1), 129-149.
- Shofiyah, L., & Suryani, A. W. 2020. Audit Report Lag and Its Determinants. **KnE Social Sciences**, 202-221.
- Stewart, E. G., & Cairney, T. D. 2019. Audit report lag and client industry homogeneity. **Managerial Auditing Journal** , 34(8),1008-1028.
- Tanyi, P., Raghunandan, K. and Barua, A. 2010 ."Audit report lags after voluntary and involuntary auditor changes", **Accounting Horizons**, 24(4), 671-688.
- Vuko, T. & Cular, M., 2014. "Finding Determinants of Audit Delay by Pooled OLS Regression Analysis", **Croatian Operational Re-search Review**,5(1),81-91.
- Walker, A., and Hay, D. C. 2013. Non-Audit Services and Knowledge Spillovers: An Investigation of the Audit Report Lag, **Accountancy Research**, 21(1), 32-51
- Yaacob, N. M. and Ahmad, A. C. 2012. "Adoption of FRS 138 and Audit Delay in Malaysia", **International Journal of Economics and finance**, 41(I),167-176.
- Yao, L. J., McGee, R. W., & Yuan, X. 2012. Corporate governance and the timeliness of financial reporting: a comparative study of the People's Republic of China, the USA and the European Union. **Journal of Asia Business Studies**,6(1),5-16.